جامعة قاصدي مرباح - ورقله
كلية العلوم الاقتصاديه، التجاريه وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصاديه

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصاديه

تخصص اقتصاد قياسي

تحت عنوان:

أثر تقلبات أسعار الغاز وأسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري الفترة من 2000 الى 2016

من اعداد الطالب:
طرباخ مـــاجد

تحت اشراف الأستاذ:
د. بن قانة اسماعيل

السنة الجامعيه 2017/2016

الإهـداء :

إلى والديّ الكريمين، أمي العزيزة و أبي الغالي ؛

إلى إخوتي الاعزاء ؛

إلى كل اعمامي وعماتي ، أبناء أعمامي وأبناء عماتي ؛

إلى أخوالي و خالاتي ، أبناء أخوالي و أبناء خالاتي ؛

إلى كل من علمني حرفا من أساتذتي و معلمي

إلى كل أصدقائي وإلى جميع أساتذة و طلبة وعمال

بجامعة قاصدي مرباح

شكر و تقدير

الحمد لله والشكر لله عز وجل الذي بنعمته تتم الصالحات

نتوجه بالشكر الجزيل الى كل من مدّ لنا يد العون ولو بكلمة طيبة في اتمام هذا العمل ,

ونخص بالذكر الاستاذ الفاضل :الدكتور بن قـــانة اسمـاعيل , الذي لم يبخل علينا

بتوجيهاته ونصائحه فجزاه الله عنا كل خير

كما اتقدم بالشكر الى جميع الاساتذة الذين لم يبخلو علينا من علمهم وتوجيهاتهم

الى كل طالب علم وباحث عن المعرفة

وفي الاخير نرجو من الله عز وجل ان يتقبل منا هذا العمل المتواضع .

الملخص :

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أثر انعكاسات تقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الزمنية من سنة 2000 إلى سنة 2016 , و لمعالجة هذا الموضوع قمنا في البداية بدراسة نظرية تتمثل في مفاهيم حول أسعار النفط ومفاهيم حول أسعار الصرف ثم انتقلنا إلى مفاهيم عن الميزان التجاري وأسباب وأنواع إختلاله ، أما في الدراسة التطبيقية قمنا بتحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري من خلال تحليل الواردات والصادرات ومعرفة التركيبة السلعية والتوزيع الجغرافي له وأهم شركاء الجزائر في التجارة الخارجية، وفي الأخير قمنا بقياس أثر تقلبات أسعار النفط وأسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري وذلك باستعمال أحد أساليب القياس الإقتصادي مستخدمين طريقة المربعات الصغرى . حيث أفضت النتائج إلى ان تطور أسعار النفط يتناسب طرديا مع رصيد الميزان التجاري ، فالأسعار المرتفعة للنفط تنعكس إيجابا على الميزان التجاري، وانخفاضها ينعكس سلبا عليه ، أما بالنسبة لسعر الصرف فإنه يتناسب عكسيا مع رصيد الميزان التجاري وفي نهاية هذه الدراسة خرجنا بمجوعة من الاقترحات و التوصيات التي قد تساعد في تحسين وضع الميزان التجاري الجزائري بصفة خاصة والاقتصاد الوطني عموما.

Abstract:

In this study, we tried to find out the impact of changes in oil prices and exchange rates on the Algerian trade balance during period from year 2000 to 2016. At the beginning we introduced concepts about oil prices, exchange rates and trade balance. In the applied study, we analyzed the Algerian trade balance by analyzing imports and exports and their geographical distribution. Finally, we measured the effect of fluctuations in oil prices and exchange rates on the Algerian trade balance using the least squares method We have concluded that the development of oil prices is directly proportional to the trade balance, the high price of oil reflected positively on the trade balance and its low price reflected negatively on the trade balance, while the exchange rate is inversely proportional With the trade balance. At the end of this study, we suggested some recommendations that could improve Algeria's trade balance and the national economy.

Key words: Oil prices, Exchange rates ,Algerian trade balance,

قائمـــة المحتويـــات

العنـــــوان	الصفحة
الاهداء	**I**
شكر وتقدير	**II**
الملخص	**III**
قائمة المحتويات	**IV**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الاشكال	**VII**
قائمة الملاحق	**VIII**
مقدمة	أ
الفصل الأول : مفاهيم حول أسعار النفط وأسعار الصرف	**08**
المبحث الأول: أسعار النفط ومحدداتها وانعكاساتها على الدول :	**09**
– المطلب الأول : تعريف النفط والسوق النفطية .	**09**
– المطلب الثالث: سعر النفط وأنواعه ومحدداته.	**10**
– المطلب الثاني: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول.	**17**
المبحث الثاني : سعر الصرف وأنواعه ونظرياته وأنظمته:	**20**
– المطلب الأول : سعر الصرف وأنواعه.	**20**
– المطلب الثاني : نظريات سعر الصرف وأنظمته.	**21**
– المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.	**25**
الفصل الثاني : مفهوم الميزان التجاري، وأسباب اختلاله والعوامل المؤثرة فيه.	**29**
المبحث الأول: مفهوم الميزان التجاري	**30**
– المطلب الأول : مفهوم الميزان التجاري:	**30**
– المطلب الثاني: مفهوم الصادرات والواردات	**31**
المبحث الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري	**32**
– المطلب الأول: التوازن في الميزان التجاري	**32**
– المطلب الثاني: الإختلال في الميزان التجاري	**33**
– المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري	**37**
الفصل الثالث : تحليل الميزان التجاري الجزائري	**39**
المبحث الأول: تحليل الواردات الجزائرية	**40**
– المطلب الأول : تطور الواردات الجزائرية وتركيبتها السلعية.	**40**
– المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات.	**45**
– المطلب الثالث: أهم شركاء الجزائر بالنسبة للواردات.	**48**

المبحث الثاني: تحليل صادرات الجزائر	**49**
– المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية وتركيبتها السلعية.	**49**
– المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.	**55**
– المطلب الثالث: أهم الزبائن للصادرات الجزائرية.	**58**
الفصل الرابع : دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول وسعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري.	**60**
المبحث الأول : طريقة المربعات الصغرى OLS.	**62**
– المطلب الأول: مفهوم طريقة المربعات الصغرى العادية:	**62**
– المطلب الثاني: فرضيات منهجية المربعات الصغرى العادية:	**63**
المبحث الثاني: صياغة النموذج القياسي لأثر أسعار البترول و سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري	**64**
– المطلب الأول: الصياغة الرياضية للنموذج:	**64**
– المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات السلسلة المختارة	**65**
– المطلب الثالث : تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS	**67**
أهم نتائج الفصل الرابع	**73**
الخاتمـــة	**74**
قـــائمة المراجع	**78**
الملاحـــق	**81**

قائمـــة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(1)	تطور الواردات الاجمالية للفترة (2000- 2016)	40
الجدول رقم (2)	تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من 2000 إلى 2016	42
الجدول رقم (3)	التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية	45
الجدول رقم (4)	أهم شركاء الجزائر بالنسبة للواردات	48
الجدول رقم(5)	تطور الصادرات	49
الجدول رقم (6)	تركيبة صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2016	51
الجدول رقم (7)	تطور الصادرات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافي للفترة (2000 - 2016)	55
الجدول رقم (8)	أهم الزبائن للصادرات الجزائرية	58
الجدول رقم (09)	نتائج تقدير أثر تطور سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال الفترة 2000- 2016.	67
الجدول رقم (10)	تقييم معلمات النموذج	68
الجدول رقم (11)	نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey	81

قائمـــة الأشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	تطور الواردات الاجمالية الجزائرية للفترة (2000-20016)	41
الشكل رقم (2)	تطور التركيبة السلعية للواردات للفترة (2000-2016)	44
الشكل رقم (3)	التركيبة السلعية للواردات (2000-2016)	44
الشكل رقم (4)	هيكل التركيب النسبي للصادرات الجزائرية (2000-2016)	50
الشكل رقم (5)	تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات (2000-2016)	53
الشكل رقم (6)	هيكل التركيب النسبي للصادرات خارج المحروقات (2000-2016)	54
الشكل رقم (7)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	58
الشكل رقم (8)	تطور سعر الصرف	65
الشكل رقم (9)	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري	66
الشكل رقم (10)	تطور اسعار البترول في الفترة 2000- 2016	66
الشكل رقم (11)	تطور كل من رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الأجنبي وأسعار البترول	67
الشكل رقم (12)	توضيح القيم الجدولية للارتباط الذاتي	70
الشكل رقم (13)	نتائج اختبار جاك بيرا	70
الشكل رقم (14)	منحنى القيم المقدرة والفعلية للنموذج خلال الفترة (2000 – 2016)	72

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم(1)	أسعار النفط وحجم الصادرات والواردات في الفترة (2000-2016)	83
الملحق رقم(2)	تطورات أسعار النفط خلال الفترة من (1973-2016)	84

مقدمة

مقدمــة

شهدت التجارة الخارجية في العشريتين الأخيرتين نموا كبيرا ، الأمر الذي زاد من درجة الانفتاح لدى معظم دول العالم. فالمبادلات التجارية الدولية تضاعفت: خاصة بالنسبة للدول المتقدمة، والدول حديثة التصنيع. أما الدول الأقل تقدما فقد عرفت نموا في حجم مبادلاتها التجارية الخارجية أقل من سابقتيها.

ويعتبر الميزان التجاري كأحد أبرز مؤشرات القوة الإقتصادية للدول حيث تحاول كل دولة الحفاظ على توازن ميزانها التجاري أي توازن بين الصادرات والواردات ، فمن مميزات صادرات الدول المتقدمة التنوع مما جعل اقتصادها قوي ومتكامل أما الدول النامية فتتميز بالتخصص في صادراتها حيث تعتمد بشكل كبير على سلعة وحيدة من المواد الخام. مما يجعل اقتصادها ضعيف ويتأثر بسهولة بالتقلبات المفاجئة في أسعار هذه السلعه في الأسواق العالمية .

وبالنظر للجزائر كونها إحدى الدول النامية التي يقوم اقتصادها على تصدير سلعة منفردة وهي البترول، نجد أن تقلبات الأسعار تنعكس على اقتصادها سلبا أو إيجابا نظرا لكون النفط وعوائده يشكلان المورد الأساسي لدعم الموازنة العامة وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية .حيث يعد النفط موردا استراتيجيا لها حيث يشكل نسبة 97 % من إجمالي الصادرات مما يجعل هيكل التجارة الخارجية الجزائرية عرضة للصدمات الناجمة عن تقلبات أسعار البترول في العالم، وفي ظل هذا الواقع يبقى الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار ، كما أن المشكلة تكمن في قدرات الإنتاج التي لاتسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للإستيراد وتكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر البترول المحدد بالدولار الأمريكي.

وبما أن أسعار البترول وسعر الصرف من أهم المؤثرات على مؤشر الميزان التجاري فقد سعينا في هذا البحث إلى التطرق إلى بعض المفاهيم عن النفط وأسعاره ، سعر الصرف، وكذلك عن الميزان التجاري بصفة عامة ثم قمنا بدراسة تحليلة للميزان التجاري الجزائري لإكتشاف مواطن الخلل فيه. وفي الأخير قمنا بدراسة قياسية لمعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار البترول وسعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري .

مشكلة البحث:

ظلت الجزائري ولا زالت تعاني من أثار إنخفاض أسعار النفط وتذبذبها وتدهور سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية الأمر الذي أدى إلى اختلالات في ميزانها التجاري وأنعكس ذلك على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد لذلك قمنا بصياغة مشكلة البحث من التساؤل التالي:

– ماهو أثر تقلبات أسعار البترول وأسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

– ماهو مفهوم أسعار النفط وماهي محدداتها وانعكاسات تقلباتها على الدول؟

– ماهي أسعار الصرف وماهي نظرياتها وأنظمتها والعوامل المؤثرة فيها؟

– ماهي بنية وهيكلة الميزان التجاري الجزائري؟

– ما مدى تأثر الميزان التجاري بالتغيرات في أسعار البترول والتغير في سعر الصرف؟

ما أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري ؟

وللتعمق أكثر حول هذا الموضوع نطرح الاسئلة الفرعية التالية :

– ماهية سعر النفط وماهي محدداته ؟

– ماهي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الدول المتقدمة وعلى الدول النامية؟

– ماهي أسباب وأنواع اختلال الميزان التجاري ؟

– ماهو اثر تغيرات أسعار النفط على الصادرات وعلى الواردات وعلى الميزان التجاري الجزائري؟

الفرضيات :

– يعتبر النفط سلعة استراتيجية هامة في العالم بكونه حلقة وصل الاقتصاد العالمي. ويعتبر الريع الذي تعتمد عليه الجزائر في تنفيذ أهدافها وخططها التنموية.

- تخضع أسعار النفط إلى تقلبات ومتغيرات نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغيرها.
- الميزان التجاري يتأثر بتقلبات أسعار النفط لكونه يمثل العائد الأول والمسيطر في حجم الصادرات.
- يتأثر الميزان التجاري بالتغير في سعر الصرف سلبا أو إيجابا.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع؛
- ✓ كون الجزائر دولة منتجة ومصدرة للبترول وتعتمد على الريع البترولي في اقتصادها.
- ✓ يعد موضوع البحث مقدمة لإيجاد بدائل لهذا المورد خاصة وأن هذه المادة ستنضب في المستقبل
- ✓ العجز في الميزان التجاري الجزائري وتقلبات سعر الصرف وانخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة يحتم علينا التفكير في حلول اقتصادية فعالة لتدارك الوضع والأخذ بالإحتياطات اللازمة لتفادي الوقوع في أزمة اقتصادية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- تحليل الميزان التجاري الجزائري وإكتشاف أسباب إختلاله .
- معرفة مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الميزان التجاري ودوره في معرفة وضعية البلد الاقتصادية و دوره في التنمية الاقتصادية ، ويتجلى ذلك في الواردات التي من خلالها يتم تلبية حاجيات البلد التي لم يتمكن من تلبيتها محليا و من خلال الصادرات التي تساهم في تفعيل عناصر الإنتاج و في التنمية الإقتصادية.

حدود الدراسة :

سيكون الاطار المكاني محصورا في الاقتصاديات النفطية بشكل عام والجزائر بشكل خاص وسيكون المجال الزمني للدراسة بين سنة 2000 إلى 2016.

منهج البحث وأدوات الدراسة :

استخدام المنهج الوصفي والتحليلي: في وصف وتحليل الميزان التجاري الجزائري، من خلال وصف وتحليل التركيبه السلعية للواردات والصادرات والتوزيع الجغرافي لهما.

واستعمال المنهج الإحصائي القياسي المتمثل في طريقة المربعات الصغرى وبالإعتماد على برنامج Eviewse9 للتوصل إلى حقيقة أثر تقلبات اسعار النفط وسعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري .

أدوات البحث :

- يمكن الاستعانة بالكتب المتخصصة في مجال البحث ؛
- الأطروحات و الرسائل الجامعية ؛
- مواقع الانترنت ؛
- التقارير و الملتقيات ؛

صعوبات البحث :

– تضارب واختلاف بعض الإحصائيات حول الإقتصاد الجزائري بإختلاف مصادرها،

– صعوبة الوصول إلى بعض الإحصائيات وصعوبة التحقق من صحتها.

هيكل الدراسة:

الفصل الأول :

يحتوي هذا الفصل على دراسة نظرية لأسعار النفط وأنواعها ومحدداتها وعلى مفاهيم حول سعر الصرف تعريفه ونظرياته وأنظمته.

الفصل الثاني : تم تخصيصه لدارسة نظرية للميزان التجاري من حيث تعريفه و العوامل المؤثرة فيه، وأسباب وأنواع اختلال توازنه.

الفصل الثالث : وصف و تحليل لتركيبة وهيكلة لميزان الميزان التجاري الجزائري من خلال التطرق للتركيبة الهيكلية للصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لهما.

الفصل الرابع : دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

الدراسات السابقة:

- دراسة قويدري قوشيح بوجمعة بعنوان: انعكاسات تقلبات البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف 2008-2009:

هذفت هذه الدراسة الى معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وكذلك تحليل وتقييم أثر تقلبات أسعار النفط على كل من المتغيرات المتمثلة في الميزان التجاري ، الناتج المحلي الاجمالي، والميزانية العامة للدولة من خلال إثارة الأزمات النفطية التي تعرض لها العالم منذ الأزمة النفطية الأولى 1986 لغاية سنة 2007.

توصلت الدراسة إلى أن التقلبات السريعة في أسعار النفط في تلك الفترة لا تعود بالضرورة الى نقص الامدادات ، وانما الى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها.

كما أثبتت النتائج ان التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط مما يؤدي إلى زيادة الفوائض المالية التي بدورها تسبب نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية (ارتفاع الناتج الداخلي الاجمالي، تحسن الميزان التجاري وانخفاض الدين).

- (دراسة مشدن وهيبة) بعنوان : اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي (1973-2003) مذكرة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الجزائر 2004/2005:

حيث كانت الاشكالية : ما هي اسباب تقلبات اسعار النفط ؟ وما هي حقيقة الفوائض البترولية المالية العالمية ؟ وما هي الرهانات الحقيقية التي تواجه النفط العربي في ظل النظام الاقتصادي الجديد ؟

اما اهم الفرضيات فكانت : ان النفط يملك حصة كبيرة من مزيج الطاقة الحالي وعدم قدرة بدائله على منافسته في المستقبل المنظور

تطرق الباحث خلال هذه الدراسة الى اهم واخطر الظواهر التي كانت السبب في استنزاف الاموال العربية البترولية و هي ظاهرة "اعادة التدوير الداخلية والخارجية" حيث ادت هذه الظاهرة الى اهمال العرب للقيام بالتعديلات التي تكون لها قاعدة اقتصادية قوية وكذلك ادت الى جعل العرب يعتمدون كليا على الطبيعة

الريعية في الاقتصاد وكان محصول هذه الدراسة ان اسعار البترول خلال السنوات الماضية هي الركيزة الاساسية للاقتصاد العربي

الدراسات الاجنبية :

- (دراسة المعتصم محمد خير الدين 2008) بعنوان : تاثير تذبذبات اسعار النفط على التضخم والميزان التجاري في الاردن

حيث كانت الاشكالية على النحو التالي :

- كيف انتقل اثر تذبذب اسعار النفط الى المستوى العام للاسعار ورصيد الميزان التجاري

اما اهم الفرضيات فكانت :

-ان رصيد الميزان التجاري الاردني مرن للتغيرات في اسعار النفط

تدور هذه الدراسة حول تحديد تاثير تذبذب اسعار النفط وكيفية انتقال هذه التاثيرات الى الاسعار والعجز في الميزان التجاري الاردني وقام الباحث خلال هذه الدراسة بتقدير العلاقة بين معدل التضخم و اسعار النفط باستخدام اسلوب التحليل القياسي (VAR) و اسلوب تحليل المربعات الصغرى للوغاريتم في قياس عجز الميزان التجاري للتغيرات في اسعار النفط , وتبين من خلال الدراسة ان معدل التضخم مرتبط بالتغيرات في اسعار النفط العالمية للسنوات السابقة وهذا ما يجعل التنبؤ للسنوات القادمة ممكنا , كما تبين ان رصيد الميزان التجاري مرن لتغيرات اسعار البترول .

الفصل الأول : مفاهيم حول أسعار النفط وأسعار الصرف.

المبحث الأول: أسعار النفط ومحدداتها وانعكاسات تقلباتها على الدول:

إن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لا تيني، أما بلدان أوربا الشرقية ، فيستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول، وفي منطقتنا العربية منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين . علما بأن الكلمتين (النفط أو البترول) يرمزان ويعنيان نفس الشيء عن هذه المادة.

المطلب الأول : تعريف النفط والسوق النفطية:

I. تعريف النفط:

إن كلمة نفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petroleum وتعني Petr صخر + زيت Oleum أي بمعنى زيت الصخر. يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت. فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون. وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها. فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية. وكل جزيئ يتألف من ذرات. وتحدد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تحدد وتكون جزيئاتها و بعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد فتنتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.[1]

II. تعريف السوق النفطية :

أ- **تعريف السوق:** يمكن تعريف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعه من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، والمؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد في الاستخدامات المختلفة.[2]

ب- **تعريف السوق النفطية** : هي تلك الاماكن التي يتم فيها التعامل مع اهم مصدر للطاقة وهو البترول ، وتسيير هذه السوق وفق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات وهناك ايضا عوامل اقتصادية لها

[1] د. محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص8.
[2] فتحي احمد الخولي ، إقتصاديات النفط، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 1997، ص 140.

دخل في التحكم في السوق بالإضافة الى عوامل اخرى سياسية وعسكرية ومناخية وتضارب مصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.[1]

ج – **الاسواق (البورصات) النفطية** : وهو ما يعقد فيه اتفاقيات ثنائية بين الدول المنتجة مع الدول الراغبة في الاستيراد , ويتم تحديد الاسعار وفقا لقوى العرض والطلب والزمن او التاريخ التي ستنفذ فيه هذه التعاقدات , ومن المعروف ان كبرى اسواق النفط في العالم توجد في بريطانيا . وتعرف ببورصة البترول العالمية (IPE) ومقرها لندن.

III. **انواع الاسواق العالمية للنفط** : وهناك نوعين من اسواق النفط سنحاول التطرق لهما :

أ – **الاسواق الفورية للنفط** : وتقع في :(سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية , الخليج العربي , سوق سنغافورة بالشرق الاقصى , منطقة بحر الكرايبي , سوق روتردام بأوربا) وعرفت هذه الاسواق من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية , ولم يكن يتجاوز نطاقها 15 % من حجم التجارة العالمية للنفط حتى منتصف الثمانينات حيث ادى الاختلال الحاصل الى وجود فائض كبير في العرض , ما دفع بهذه الاسواق الى مرتبة متزايدة الاهمية حتى صارت اسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من اسباب عدم استقرار هذه الاسواق [2]

ب – الاسواق الآجلة او ما تعرف بالمستقبلية : وهي : بورصة نيويورك التجارية , مجلس شيكاغو التجاري , البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن . عرفت هذه الاسواق في منتصف الثمانينات , وقد ارتفعت نسبة التعامل في هذه الاسواق , حيث بلغ عدد العقود المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 الف عقد ليرتفع الى 467 الف عقد خلال النصف الاول من عام 2002 .

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، " انعكاسات تقلبات أسعار البترول في الجزائر على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة ماجيستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2009، ص 54.

[2] حسين عبد الله , مستقبل النفط العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ط 2006 ,ص247

IV. الفاعلون في السوق النفطية:

ا. من ناحية الدول المنتجة:

- منظمة الأوبك.
- الدول المنتجة خارج الأوبك بخطورة الوضع فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء أوبك للإجتماع فعقد يوم 1988/03/08 بمشاركة كل من مصر ، المكسيك، أنغولا، ماليزيا، الصين، كما شاركت كولومبيا مترددة وهكذا اكدت المجموعة انها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق البترولية، وان مصالها الفردية والمشتركة تتطلب أخد مواقف ايجابية مع الأوبك ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي والذي أطلق عليه اسم "الدول المستقلة المصدرة للبترول".

ب. من ناحية الدول المستهلكة:

- الوكالة الدولية للطاقة (IEA) .
- الشركات البترولية العالمية (الشقيقات السبع):

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية، وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هولندا ، هذه الشركات كانت تسيطر على 80 % من الإنتاج البترولي العالمي، كما انها تملك 70 % من صناعة التكرير العالمية تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها، كذلك تمتلك أكثر من 50 % من ناقلات البترول، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات تقوم برسم السياسات العامة.

اكبر هذه الشركات هي : اكسون، غولف، تكساكو، موبيل أويل، وتشفرون بالإضافة إلى الشركتين الهولندية " شل" البريطانية " بريتش بتروليوم" وكذلك يجب أن لا نهمل شركة أرامكو ، شركة النفط الإيرانية، بريتش المكسيكية....إلخ.

وتؤثر الشركات البترولية على السوق البترولية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب.[1]

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات لاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2008-2009، ص 59-61.

المطلب الثاني: تعريف سعر النفط وأنواعه ومحدداته

I. تعريف سعر النفط :

إن تسعير النفط ليس بالأمر السهل إذ أنه يخضع لعدد من المعايير والعمليات المعقدة بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية فالسعر الذي يعلن يوميا في وسائل الأعلام هو للبيع الفوري في أسواق البيع ولا يعكس بالضرورة واقع البيع الفعلي للنفط المتعاقد عليه سلفا. ويقسم العالم إلى ثلاثة أسواق لبيع النفط وهي ناميكس ووست تكساس في الأسواق الأمريكية و برنت لأوروبا وعمان أو دبي لأسواق شرق آسيا وعلى ضوء هذه الأسواق تتم تسعيرة النفط وهناك عدة تعريفات لسعر البترول سنذكر البعض منها في التعريفات التالية :

1 – السعر: هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنه بالنقود ، والسعر قد يعادل على قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها إي قد يكون السعر اقل أو أكثر من الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

2 – سعر النفط : يختلف سعر برميل النفط من منطقة إلى أخرى استناداً إلى عوامل عديدة مثل الثقل النوعي ومحتوى البرميل من الكبريت وكذلك المكان الذي تم استخراجه منه، ويعتمد الطلب على النفط اعتماد كبيراً على مدى نمو الاقتصاد العالمي، حيث يقول بعض علماء الاقتصاد أن ارتفاع سعر النفط يؤثر سلبياً على نمو الاقتصاد عالمياً[1]

II. أنواع سعر النفط:

ان كل متتبع لتاريخ النفط وتطوراته يدرك ويعي جيدا ان سعر النفط لم يمر بوتيرة ثابتة انما كانت تتحكم به مصالح خاصة و لقد تعددت واختلفت أنواع اسعار النفط وسنقتصر على بعض الأنواع وهي:

– **السعر المعلن:** يقصد به سعر النفط الذي تعلنه الشركات البترولية او الدول المنتجة في السوق البترولية ، ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستانراد اوبل.[2]

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، "**مرجع سابق**" ص 62.

[2] محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية،1983، ص 168.

– **السعر الحقيقي** : هو سعر السوق بعد خصم نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة.

– **السعر المتحقق** : هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة ، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع ، والسعر المتحقق هو فعلا عبارة عن السعر المعلن بعد حذف الحسومات والتسهيلات الممنوحة من طرف البائع للمشتري ، وظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينيات؛ عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركة الوطنية في الدول البترولية سواء في منظمة اوبك، او الدول الأجنبية الأخرى.[1]

– **سعر الإشارة** : هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات واعتمد سعر الإشارة في احتساب سعر البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات الأجنبية ، ومن اجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين ، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق ، إن هذا السعر أخذت بيه وطبقته العديد من الدول البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا عام 1965؛

– **سعر الكلفة الضريبية** : هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدولة المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية ، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام ، وهو الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة؛

– **السعر الفوري أو الآني** : هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا في السوق البترولية الحرة ، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقدنا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف المنتجة والمستهلكة وبصورة آنية.[2]

III. محددات أسعار النفط:

هنالك عوامل كثيرة تؤثر في تحديد مستوى الأسعار المستخدمة في تجارة النفط الخام عالمياً نوجز الأهم منها في ما يأتي:

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق.
[2] قويدري قوشيح بوجمعة، نفس المرجع،ص 63؛

1 – العرض : يعتمد العرض من أنواع النفط الاعتيادية في العالم على الإحتياطات المثبتة و تطورها في الدول المنتجة المعروفة و اكتشاف المزيد من الإحتياطات النفطية في هذه الدول أو في مناطق أُخرى من العالم و كميات استخراج النفط من هذه الإحتياطات والطاقات الإنتاجية و التصديرية المتاحة و تطورها أيضاً. فكل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد و زيادة في الطاقات الإنتاجية و التصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط و بالتالي على الأسعار المحددة . العرض هو الكمية التي يمكن لمنتج توفيرها ، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وفترة زمنية محددة ، ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق[1]

2 – الطلب : إن الطلب و نمطه على النفط المعروض و توقعات تطور السوق النفطية يعتبر العامل الأساس في ارتفاع أو انخفاض الأسعار في العالم. فتوسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية كما هي أو لتوليد الطاقات الأُخرى منها و زيادة وسائط النقل بمختلف أنواعها جوّاً و برّاً و بحراً في العالم كل ذلك يخلق ظمأً شديداً للنفط. ويعتبر ايضا مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على الساعة البترولية سواء كانت خام أو منتجات بترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدودة ، بهدف إشباع أو سداد تلك الحاجات الإنسانية سوء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية

3 – الموقع : الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير لأي نوع من أنواع النفط الداخلة إلى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام أو الاستهلاك. فكلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كلما كانت أُجور الشحن أقل مما يقلل من السعر. و هذا ما يجعل منافذ التصدير في الخليج العربي و البحر الأبيض المتوسط متميِّزةً بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى في جنوب شرق آسيا و أوربا. و لا يخفى بأن مثل هذه المواقع قد انقلبت في أوقات الأزمات و الحروب إلى نقمة لمصالح تلك الدول كما حصل في الأعوام 1973 و 1980 و 1991 و 2003 مثلاً.

[1] حسين عبد الله، **أزمة النفط الحالية. تداعياتها ومستقبلها**، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، 2006 ص، 37؛

4 – تكلفة إنتاج البترول : ويقصد بها التكلفة المتوسطة ، إي حصة كل برميل من التكلف الثابتة الناجمة عن استكشاف وتطوير الحقول البترولية إلى حين بداية الإنتاج ، بالإضافة إلى حصة التكاليف المتغيرة[1]

5 – الخزين : إن الخزين من النفط الخام و مشتقاته لدى الدول المستهلكة في أنحاء العالم و تغير مستوياته إزاء الطلب الآني أو المستقبلي يلعب دوراً كبيراً في أسعار أنواع النفط المخزونة.

7 – مقابل الاستنفاذ : بمعنى إن يضاف إلى تكاليف الإنتاج مبلغا أضافا مقابل الاستنفاذ الاحتياطات الحالية للبترول ، وجدير بالذكر إن عنصر الاستنفاذ إلا انه إذا ما أريد اتخاذ هذا العنصر في حساب الأسعار ، فيجب اعتبار احتياطات دول الأوبك ما لو كانت خزانا واحدا ، وذلك لا يقل اهتمام صانعي القرار في السعودية مثلا عن اهتمام الجزائر التي لديها احتياطات متواضعة؛[2]

8 – التغيرات المناخية : التغيرات الموسمية الاعتيادية لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار إلاّ أن التقلبات المناخية المفاجئة تؤثر على الأسعار بشكل مباشر. و الكوارث التي حدثت مؤخراً كالتسونامي في أندنوسيا و إعصار كاترينة في لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك.

9 – التعويض عن التضخم المالي وتقلب أسعار العملات : إن التضخم وتقلب أسعار العملات قد كلف الدول المصدرة للبترول كثيرا بمعيار تآكل القوة الشرائية لاحتياطاتها ، وعلى ذلك فهذه الدول لا ترى داعيا للتوسع في إنتاجها إلى حد تراكم الفوائض المالية البترولية تم بعد ذلك تجد أن هذه الفوائض قد انخفضت قيمتها الحقيقية بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدولار .

10 – السياسات : لا شك بأن لسياسات الحكومات المنتجة و المستهلكة للنفط و إستراتيجياتها دوراً مهماً في صياغة أسعار النفط. و إن الدول الفاعلة في التأثير القوي على الأسعار هي الدول المنتجة و الدول المستهلكة الكبرى إضافة إلى سياسات الشركات النفطية الكبرى التي لا زالت تسيطر على الجزء الأكبر من تجارة النفط العالمية.

---

[1] وصاف سعيد، **سياسة امن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة سطيف، الجزائر، 08/07 ابريل 2008ص 11؛

[2] علي النعيمي، **السعر العادل للنفط**، على الحامل www.alepe.com //thttp اطلع عليه 2014/11/08؛

IV. طرق التسعير في السوق البترولية:

لقد كان التصحيح السعري 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية ، ولذلك ارتأينا أن نميز بين ممارسة التسعير قبل التصحيح السعري 1973 والتسعير بعده؛[1]

1 – تسعير البترول قبل التصحيح السعري ل 1973:

إن الشركات البترولية العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذه المرحلة لانفرادها بالتسعير هو احد أهم أعمدت استمرارها ورخائها ، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة وراحل فرعية؛[2]

أ – التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة : كانت الولايات المتحدة في هذه المرحلة اكبر منتجي البترول في العالم ، فكانت أسعار البترول تتأثر بنواياها ، فكانت أسعار البترول تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك ، فكانت نقطة الأساس الوحيدة.

ب – التسعير حسب نظام نقطتي الأساس : بعد انهيار نظام التسعير عل اثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية ، وتدخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنظمة الخليج العربي ، كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول.

ج – التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار : كانت الاتجاهات الوطنية وتزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة ، وكذا ضغط الرأي العام بها على الحكومات لتحسين من شروط التعامل في البترول وبالأخص الأسعار ، ثم جاءت تخفيضات البترول من جانب الشركات سنة 1959 و 1960، من أهم الدوافع التي دعت الحكومات المنتجة لاتخاذ موقف واحد تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الاوبك) ،

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، نفس المرجع،ص 63.

[2] صديقي محمد عفيفي، **تسويق بترولي، مكتبة عين الشمس، الاسكندرية**، الطبعة التاسعة، 2003، ص 248.

2 – تسعير البترول بعد التصحيح السعري ل 1973:

لم تكن أسعار البترول قبل 1973 تخضع لعوامل العرض والطلب ، إذ أن السوق كانت تحتكرها قلة ، وفي ظل هذه الأوضاع كان سعر البترول يفقد المعنى الاقتصادي لمفهوم السعر ، ولم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك البترول ، ولكنها تعكس سيطرة شركات البترول.[1]

وبعد ما أخذت منظمة الاوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر البترول دون الرجوع إلى الشركات البترولية ، حيث بلغ السعر البترولي 10,34 دولار للبرميل؛[2]

ولكن بسبب الفوضى التي عرفتها منظمة الاوبك ، نتيجة تعارض مصالح الدول الأعضاء خاصة نيجريا وإيران وسوء العلاقات العراقية الإيرانية ؛ والمنافسة القوية التي فرضتها الدول غير أعضاء ، بزيادة حصتها في الإنتاج ، مما ألغى سيطرة هذه المنظمة ، وفتح المجال أمام ميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار البترول.

المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول:

ينعكس ارتفاع اسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على اقتصاديات الدول المستوردة كما يلي:

أولا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة:

ان تأثير ارتفاع اسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية يعد محدودا مع اختلاف الوضع من دولة إلى أخرى، أما بالنسبة لاقتصادات الدول النامية المستوردة للبترول، فإن التأثير سيكون سلبيا ، ليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة حجم التضخم في هذه الدول، بل في ميزان المدفوعات والميزان التجاري. ويتوجب في هذا السياق الإشارة إلى ان نصف الزيادة في الطلب العالمي على البترول خلال العشرين عاما الماضية ، قد حصلت من اقتصادات الدول النامية، حيث ارتفع الطلب من هذه الدول من 13 إلى حوالي 30 مليون برميل يوميا. وبنسبة أعلى من زيادة الطلب

[1] محمود يونس، **العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام**، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 4.

[2] محمود يونس، نفس المرجع، ص 4.

في الدول الصناعية لنفس الفترة. كما يجب الاشارة إلى أن اغلب الزيادة في الطلب المستقبلي على البترول ستاتي من الدول النامية ، وبالذات الدول الآسيوية ويؤدي انخفاض الأسعار لكثير من الدول المستوردة زيادة معدل النمو وضعف الضغوط على معدل التضخم والميزان التجاري والميزانية العامة. وقد تحقق البلدان

النامية المستوردة للنفط مكاسب ضخمة من انخفاض اسعار النفط خاصة في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، كما ان انخفاض سعر النفط يؤدي الى انخفاض قيمة الواردات من البترول وبالتالي تحسن ميزان مدفوعات الدول المستوردة.

ولا شك أن لدى الدول المستهلكة للبترول – الصناعية والنامية – المقدرة على خفض اعتماداها على على البترول، وبالذات عندما يتضح أن ارتفاع الأسعار هو نتيجة لعمل متعمد من قبل الدول المنتجة، والذي قد يؤثر سلبيا على اقتصاداتها، وبهذا تتخذ سياسات تؤدي إلى تخفيض استهلاكها من البترول، وبالذات على المديين المتوسط والطويل، والذي يؤثر بدوره على دخل ووضع الدول الرئيسة المنتجة للبترول، فمن السياسات التي اتخذتها الدول المستهلكة والتي اثبتت فعاليتها ، وبالذات في فترات ارتفاع الأسعار السابقة، رفع الضرائب على المنتجات البترولية، وتشجيع استخدام البدائل الأخرى للطاقة، وزيادة معدل كفاءة استخدام البترول والطاقة.[1]

ثانيا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة:

1- **<u>في حالة ارتفاع اسعار النفط:</u>** ارتفاع اسعار النفط يؤدي إلى حدوث آثار إيجابية على اقتصاديات الدول المصدرة منها:

– يؤدي الارتفاع في السعر إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد.

– يعزز من قدرات حكومات هذه الدول على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية : بإضافة إلى زيادة حجم الفوائض المالية النفطية، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات

[1] أ. طارق بن قسمي/ أ. هرة فرحاني : تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية 1990- 2013. ص 9 جامعة بسكرة.

مالية او قروض للدول النامية : استثمارات في الدول الصناعية ، انشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو ايداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

2- في حالة تراجع أسعار النفط:

تراجع أسعار النفط يحمل آثار كارثية على الدول المصدرة للنفط، سواء تلك الأعضاء في " الأوبك" أو خارج " الأوبك" وبالطبع تختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة ومن بين هذه الآثار:

- إنخفاض العوائد النفطية

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي

- انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية ويترتب على هذا لجوء العديد من هذه الدول الى سحب اموالها المودعة لدى البنوك الاجنبية لتغطية جانب من انفاقها الجاري او اللجوء للاقتراض .

- انخفاض قيمة عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح مع تراجع أسعار النفط، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطيات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها.

- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية في موازين المدفوعات.

- انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية و اطالة عمر النفط لديها.

- انخفاض اسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الانتاجية[1]

[1] احمد منذور , احمد رمضان , اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية , الدار الجامعية للطباعة , بيروت ط 1990 ,ص 193

المبحث الثاني: سعر الصرف وأنواعه ونظرياته وأنظمته.

إن ما يميز التجارة الدولية عن التجارة الداخلية هي النظم التقليدية المتبعة في كل منهما، فالتجارة الداخلية تخضع لنظام نقدي واحد هو العملة الوطنية للدولة . أما في مجال التجارة الخارجية هناك نقود ونظم صرف مختلفة نتيجة لعدم وجود وحدة نقدية مشتركة على الصعيد العالمي، ومعنى هذا أن التبادل الدولي أصبح يتطلب نوعا من المقارنة بين عملتين على الأقل، عملة الدولة التي ينتمي إليها البائع وتلك التي ينتمي إليها المشتري وعلى أساس هذه المقارنة يتم تقدير كل عملة بالأخرى.

وفي هذا المبحث سنلقى الضوء على سعر الصرف الذي يعتبر مؤثر أساسي على الميزان التجاري وما يتعلق به من مفهوم ، خصائص ، نظريات ، وغيرها من المفاهيم التي تخص سعر الصرف.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه.

أولا: تعريف سعر الصرف:

– يعرف سعر الصرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية أي سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أوالعملات الأجنبية، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة كما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدول المعنية والدول الأخرى.[1]

– يعرف سعر الصرف بانه هو السعر الذي تقيم به العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية.

– هو سعر او قيمة عملة ما معبر عنه بعملة اخرى ، اى أن سعر وحدة في العملة المحلية معبرا عنه بوحدات من العملة الاجنبية.

ثانيا: أنواع سعر الصرف[2]

سعر الصرف الاسمي : يعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر عملة اجنبيى بدلالة عملة محلية . يتحدد وفقا للطلب والعرض في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة . ويمكن ان يتغير سعر الصرف وفقا للعرض والطلب او بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد . حيث يمثل هذا السعر سعر العملة الجاري ولا يأخذ في الاعتبار قوة العملة الشرائية .ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا اما بالتحسن الذي يعني ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية ، اما التدهور

[1] محمود يونس محمد 2000 تحليل ميزان للمدفوعات (الدار الجامعية للنشر. مصر) ص 209

[2] خضر زاهر، **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،2011- صص19

الذي يعني انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية . لذا فان سعر الصرف الاسمي ينظر اليه على انه يقيس الاسعار النسبية بين عملتين نقديتين.

ينقسم سعر الصرف الاسمي الى قسمين:

1) سعر الصرف الرسمي هو المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.

2) سعر الصرف الموازي هو المعمول به في الاسواق الموازية وهذا يعني وجود اكثر من سعر صرف اسمي للعملة في البلد نفسه.

- **سعر الصرف الحقيقي** : يعرف سعر الصرف الحقيقي على انه عدد الوحدات من العملة الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية . وذلك يعني ان السعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهوما حقيقيا يقيس الاسعار النسبية للسلعتين ، ويأخذ في الاعتبار القوة الشرائية لذلك يطلق عليه تعبير (تكافؤ القوة الشرائية).
- **سعر الصرف التوزاني** : هو سعر الصرف الذي يكون متسقا مع توازن الاقتصاد الكلي أي انه يمثل التوازن لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.

المطلب الثاني: نظريات سعر الصرف و أنظمته

أولا: نظريات سعر الصرف[1]

1 :- نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعود اصل هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل Custay cassel حيث يرى كاسل ان القيمة الخارجية لسعر صرف عملة دولة ما يتحدد وفقا لقوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية فى السوق الخارجية.

[1] خضر زاهر، مرجع سبق ذكره- ص39،37،34

2:- نظرية تعادل معدلات الفائدة:

بدأ كينز باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وسعر الفائدة حيث تسعى الى الكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في ان تغير معدلات الفائدة في بلدين لابد وان يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف يعني الاختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدين ينتج عنه اما تحسن او تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية.

3:- نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على اساس التجارة او المرونة:

تبني هذه النظرية على تدفق السلع والخدمات ووفقا لهذه النظرية فان سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق المساواة في قيم كل من الصادرات والواردات للدولة.

فاذا كانت الدولة تعاني من عجز في الميزان التجاري بمعنى ان قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فان سعر صرف الاجنبي الحقيقي سيرتفع وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة العملة المحلية ,ونتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة وتنخفض وارداتها ومنها يتحقق التوازن . وسرعة التعديل في الميزان التجاري تتوقف على مرونة طلب الصادرات ومرونة طلب الواردات بالنسبة لتغير سعر الصرف فاذا كانت الدولة قريبة من التوظف الكامل فان في هذه الحالة تخفيض عملتها سيكون مطلوبا وذلك لانتاج سلع التصدير وانتاج السلع البديلة لسلع واردات اكثر منه في حالة وجود بطالة او موارد معطلة.

4 :- نظرية الارصدة :

تقوم على اساس ان سعر الصرف يتحدد وفقا لميزان المدفوعات .اذا حقق ميزان المدفوعات عجزا مما يعني ان الرصيد سالب ويدل ذلك على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية مما يؤدي الى انخفاض في قيمتها الخارجية ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائض[1].

5:- نظرية الانتاجية :

يرى اصحاب هذه النظرية ان سعر الصرف يجب ان يسير في نفس اتجاه القوة الانتاجية للدولة . حيث ان كلما زادت انتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركات رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل عن طريق الاستثمار فيزداد الطلب على العملة المحلية وبالتالي فان ذلك يحسن سعر صرف

[1] عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد،2012- ص 57

العملة . اما في حالة انخفاض مستوى الانتاجية تؤدي الى خروج رؤوس الاموال الاجنبية وارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي ينخفض الطلب على العملة المحلية. مما يساهم في انخفاض القوة التنافسية للدولة في حالة انخفاض مستوى الانتاجية وارتفاع سعر صرف العملة المحلية ينشأ عن ذلك ارتفاع اسعار العملة المحلية بسبب انخفاض الانتاج والصادرات ويزداد الطلب على السلع الاجنبية مما يؤدي الى حدوث العجز في ميزان المدفوعت ولكن عند تحسن مستوى الانتاج يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات.

–يري اصحاب النظرية ضرورة تحسين العملة المحلية بشكل يتناسب مع مستوى انتاجية الاقتصاد الوطني في القطاعات المختلفة[1].

- **كيفية تحديد سعر الصرف:**

يتحدد سعر الصرف تبعا للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الاجنبي ويعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة طردية مع سعرها.

ثانيا : انظمة أسعار الصرف

اتبعت دول العالم عددا متنوعا من نظم اسعار الصرف وهي كالاتي:

1- نظم اسعار الصرف الثابتة:

أ- سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة:

وهذا النظام فيه يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولة اساسية كالدولار

ب- سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات:

في هذا النظام يتم ربط عملة البلد المعني بها بسلة من العملات ونجد ان هذا النظام اكثر استقرار بالنسبة لسعر الصرف

ت- سعر الصرف الثابت المرن:

في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش يكون مسموح بها بتقلبات سعر الصرف

[1] عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 59

2- **نظام تعدد سعر الصرف:**

هو الذي يكون تبعا لاختلاف انواع العملات ، وله مظهرين اساسين هما اما ان يكون في بيع النقد الاجنبي او شرائه او الاثنين معا

- من حيث بيع النقد الاجنبي:

تقوم به الدولة في حالة الرغبة في حماية الصناعات الوطنية من السلع الاجنبية المنافسة لها . حيث تقوم بتقليل الواردات عن طريق رفع سعر الصرف للنقد الاجنبي اللازم لهذه المواد وبالتالي ترتفع سعر العملة الوطنية

- من حيث شراء النقد الاجنبي:

تقوم السلطات النقدية بتطبيق سعر الصرف المتعدد بغرض الحصول على دخل وذلك عن طريق تشجيع الصادرات.

3- **نظام أسعار الصرف العائمة:**

بما ان التعويم يعني عدم السماح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف من اجل مساندة عملتها المحلية وهذا ما يعرف بالتعويم النقي ويكون له عدة اشكال:

- نظام سعر صرف مختلط:

يجمع هذا النظام بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم ، ونجد ذلك في مجموعة النظام النقدي الاوروبي ، حيث تكون دول المجموعة عملتها مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة امام عملات الدول التي خارج المجموعة

- التعويم المدار:

وفيه يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الصرف مع مرونة تغيره وفقا للتالي:

- التغير في حجم الاحتياطات الدولية
- التغير في سعر الصرف الفعلي (الحقيقي)
- التطورات في اسواق النقد الموازية

- التعويم الغير نظيف:

وفيه يتم تدخل البنك المركزي او السلطات النقدية من اجل الحفاظ على سعر صرف عملتها المحلية مما يؤدي الى اضرار بالنظام النقدي الدولي من خلال اعطاء سعر الصرف للعملة غير واقعي

- التعويم الحر:

وفيه يتحدد سعر الصرف وفقا لشروط الطلب والعرض في السوق ويتبع ذلك اغلب البلدان المتقدمة. ويكون التعويم حرا في حالة عدم تداخل السلطات النقدية لتدعيم عملتها الوطنية, كما ان التعويم يعتبر ظاهرة دولية لان الدول الصناعية التي تنتهج هذه السياسة تشكل معاملاتها 4/3 حجم التجارة الدولية.

4- نظام النقد الاوروبي:

ان النظام النقدي الاوروبي ظهر في الواقع عام 1979 من اجل انشاء منطقة نقدية حقيقية أكثر صلابة وتتميز بثبات العملات بين دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية فبالتالي فهو يتبنى معادلات صرف ثابتة لمختلف عملاتها او بالاحرى اختيار عملة مشتركة. [1]

المطلب الثالث: العوامل الرئيسة المؤثرة في أسعار الصرف وأسباب تدهورها:

أولا: العوامل الرئيسة المؤثرة في سعر الصرف:

نجد ان هناك عوامل مؤثرة في تحديد سعر الصرف من اهمها:

1: كمية النقود

اخذ الاقتصادي فريدمان على عاتقه اعادة الحياة لنظرية كمية النقود التي صاغها الاقتصادي فيشر ، حيث يرى فريدمان ان الزيادة في الاصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي الى ارتفاع المستوى العام الاسعار وهذا يجعل السلع المحلية اقل قدرة على منافسة سلع الدول الاخرى وهو ما يؤدي لزيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات، مما يعمل على زيادة الطلب على العملات الاجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي لانخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل ارتفاع سعر الصرف للعملات الاجنبية[2].

2 : الإختلاف في سعر الفائدة

[1] عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره- ص1،20،19،18
[2] عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره- ص45

"ان زيادة عرض النقد يترتب عليه انخفاض لسعر الفائدة المحلية مما يؤدي لهجرة رؤوس الاموال المحلية للخارج، وذلك للاستفادة من الفارق بين سعرالفائدة المحلى والعالمي ونظرا لعدم تأثرا اسعار الفائدة العالمية بتغيرات اسعار الفائدة المحلية بسبب صغر حجم الاقتصاد المحلي وهذا سيؤدي الى زيادة الطلب المحلي على العملات الاجنبية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية ، ان الزيادة في اسعار الفائدة الحقيقية ستعمل على تحفيز رأس المال الخارجي للانسياب في الداخل مما يؤدي الى رفع سعر صرف العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبي.

3: التضخم المحلي والعالمي

ان تأثير ارتفاع مستوى الاسعار المحلية مقارنة بمستوى الاسعار العالمية يؤدي الى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الاجنبية وانخفاض كلا من الصادرات وعرض النقد الاجنبي مما يدفع سعر الصرف الاجنبي للارتفاع ومنه يمكن اعتبار ان المستوى العام للاسعار من اهم العوامل المؤثرة لتحديد سعر الصرف وتقلباته.

4 : ميزان المدفوعات

تعتبر حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي . وهناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى الدولة فسعر الصرف يلعب دورا هاما في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ففي حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية فان ذلك يحدث خللا في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري وذلك من خلال تأثير ارتفاع سعر الصرف على صادرات وواردات الدولة ، يعتبر ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية له اثر ايجابي على واردات الدولة وذلك سبب انخفاض اسعار تلك الواردات على المواطنين في الدولة المحلية بسبب ارتفاع سعر صرف عملتهم . اما ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يؤثر على صادرات الدولة بالسلب نظرا لارتفاع سعر السلع المحلية في الاسواق الاجنبية حيث يصبح المواطن الاجنبي يدفع اكثر من اجل الحصول على السلع المحلية وهو ما يؤثر سلبا على صادرات الدولة ، ويتوقف تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات على مرونة الطلب المحلية للسلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونة الطلب الاجنبي على صادرات الدولة المحلية من السلع والخدمات فكلما كان الطلب اكثر مرونة كلما كان اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات اكبر وكلما كانت المرونة منخفضه فيكون بمعدل التغير المطلوب في سعر الصرف للقضاء على اختلال ميزان المدفوعات.

5: الدخل وسعر الصرف

الزيادة في الدخل تؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي ومن ضمن ذلك الانفاق على الواردات فيؤدي ذلك الى زيادة الطلب على الواردات وهو بدوره يؤدي الى انخفاض الطلب على العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها مقابل العملة الاجنبية والعكس صحيح . ففي حالة انخفاض الدخل يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي وانخفاض الطلب على الواردات بزيادة الصادرات وينتج عن ذلك انخفاض الطلب على العملة الاجنبية وزيادة الطلب على العملة المحليه وهذا يؤدي لارتفاع سعرف صرف العملة المحليه مقابل العملة الاجنبية[1].

6: العوامل الغير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

- الاضطرابات والحروب

تلعب الاضطرابات والحروب دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة ,حيث تتأثر القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية مما يؤدي الى فقد ثقة البلد نتيجه زيادة معدلات التضخم.

- الاشاعات والاخبار

تعمل الاشاعات والاخبار على رفع او تخفيض سعرالصرف بعد زوال اثر الاشاعة او الخبر,وتعود قيمة العملة الى وضعها الطبيعي وتتوقف سرعة تأثر سعر صرف بتلك الاشاعات بمدى تجاوب قوى السوق للمتعاملين فيه.

- خبرة المتعاملين واوضاعهم

يتأثر سعر الصرف بهؤلاء المتعاملين في سوق العملات الاجنبية من خلال مهاراتهم وخبراتهم واتخاذ قراراتهم بشأن تحديد اتجاه الاسعار . وما اذا كان من الضروري تعديله او ابقاءها على ما هو عليه[2].

ثانيا :أسباب تدهور سعر الصرف في الدول النامية:

- لا توجد سياسة سعر صرف واحدة تلائم كل الدول النامية التي تريد التحول لاقتصاد السوق.
- توجد صعوبة بالغة في تحديد نظام سعر الصرف المناسب نتيجة تعقيدات التي تلائم بناء نموذج اقتصاد كلي.
- لا يوجد نظام صرف ثابت (التعويم المطلق) بل يوجد العديد من النظم.

[1] عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره- ص51
[2] خضر زاهر، مرجع سبق ذكره – ص 45

صعوبة تحديد سعر الصرف في الدول النامية ترجع الى:

- غياب الشفافية والمصداقية للدول نتيجة عدم الاستقرار السياسي او سبب تأثر سياساتها الاقتصادية بالضغوط السياسية.
- صعوبة تحديد سعر الصرف التوازني في المدى الطويل بسبب تأثر المتغيرات المحددة لسعر الصرف بعدم الاستقرار السياسي والعجز في الموازين التجارية لتلك الدول وضعف نمو الانتاج.
- تعرض الاستثمار الاجنبي لمخاطر تذبذبات العملة المحلية.
- ارتفاع تكلفة رأس المال الاجنبي وهذا يؤدي الى صعوبة جذب رأس المال الاجنبي لهذه الدول.
- **خصائص سعر الصرف :**

هناك ثلاثة خصائص لسعر الصرف:

(1المقاصة : وهي التي ترتكز على تسوية الحقوق والديون معا الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة.

(2المضاربة : وغالبا تكون من اجل الربح الذي يتحقق من الفروق في سعر صرف عملة بين سوقين او اكثر في وقت واحد بمعنى شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض واعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع.

(3التغطية : وهي تعني اللجوء الى عمليات الصرف الاجلة من اجل تجنب الاحفار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف. [1]

[1] عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره – ص38

الفصل الثاني : مفهوم الميزان التجاري، وأسباب اختلاله والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الأول: مفهوم الميزان التجاري

المطلب الأول : مفهوم الميزان التجاري (balance of trade) :

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، فيمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها[1]، ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة[2].

ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات. وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا؛ يمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإذا كان رصيده إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري" كندا، ألمانيا اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي، أي أنها تتمتع باقتصاد مستقر. أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي. فالميزان التجاري السلبي هو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الإستثمار الأجنبي[3].

ومما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات من الدولة إلى خارجها، ويمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز.

---

[1] جيمس جوارتني، ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر الرياض،1999 ،ص543

[2] **جمل عبد الناصر، المعجم الاقتصادي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ،ص 387

[3] عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2012 ،ص76-77

المطلب الثاني: مفهوم الصادرات والواردات

الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، لهذا سيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات. فلقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد .

1- الصادرات: تعرف على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني[1]، ، فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات ألصول رأسمالية [2].مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات .حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية و توزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الانتاجي، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية. وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات و ارتفعت درجة تركزها، دلت على تخلف الهيكل الانتاجي. أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة الى حالة التخلف[3]

2- الواردات: يمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول ألخرى و الذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة و تصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل[4] ، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع و الخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن[5] ، إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي و درجة ارتباطه وتبعيته للخارج

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص130.

[2] داود حسام علي، مبادئ االقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011 ،ص 145

[3] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ االقتصاد، االقتصاد الجزئي و االقتصاد الكلي ، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية،1997 ص287- 288.

[4] . الموقع الإلكتروني: http://www.insee.fr

[5] عمر صخري، مرجع سابق، ص131-132

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

المطلب الأول التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون[1]:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي

(الطلب المحلي + الطلب الخارجي = المنتجات المحلية)

معناه:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، و حالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير(ثبات الأسعار) و الذي يتحقق من خلال التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، 2004،ص 124-125.

المطلب الثاني: الإختلال في الميزان التجاري

يحدد الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن ،أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخر ى (إلتزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، و هو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبيا على الانتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات و الواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات و الزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات و الورادات[1]

فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية و اتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الورادات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد و تفوقه في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى و بالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد.[2]

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة اتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الانتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الإستهالكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية.[3]

[1] فليح حسن خلف مرجع سابق ص234.
[2] عبد الرحمان يسري احمد، مرجع سابق ص207.
[3] فليح حسن خلف مرجع سابق، ص236.

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أن الدولة تستورد سلعا أكبر من قدراتها، مما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة، و الذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها.[1]

I. أسباب الاختلال في الميزان التجاري

تتعد أسباب الإختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الإختلال، و يمكن التمييز بين الألسباب الاقتصادية و الأسباب غير الاقتصادية

أولا: أسباب اقتصادية: و تتمثل في:

أ- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العالقة الموجودة بين سعر الصرف و الميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يددي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع و بالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

ب-**أسباب هيكلية** : هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، و هذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

ج- **أسباب دورية** : وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة،[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص404.
[2] عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 126.

د- الأزمات الاقتصادية المتكررة: التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

و- تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا: وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.

هـ- العوائق التجارية: التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة و التأثير على حركة الصادرات والواردات.[1]

ثانيا: أسباب غير اقتصادية: و المتمثلة في:

أ- **عوامل طبيعية** : الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية .

ب- التقدم التكنولوجي : وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارته الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية[2].

ج- الظروف السياسية : كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

[1] زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 101.
[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص123.

د- النمو الديمغرافي : حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

هـ- الإضرابات العمالية: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل

العميلة الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.[1]

II. أنواع الإختلال في الميزان التجاري

ينقسم الإختلال في الميزان التجاري إلى:

أولا: الإختلال الطارئ:

يمكن للإختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثال إذا كانت الدولة تعتمدة على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات و يحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلائم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي فإن الصادرات تفوق الورادات ويتحقق فائض في الميزان التجاري، كما يمكن ان يحدث الاختلال ايضا نتيجة قيام حرب يمكن ان تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري ، أو أي حالات استثنائية أو طارئة.[2]

ثانيا: الإختلال الدوري:

وهو الإختلال الذي يتحقق اساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية حيث يزداد انتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض انتاجها مايؤدي بدوره إلى حدوث عجز

[1] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق ص102.
[2] فليح حسن خلف، التمويل الدولي،مرجع سابق ص122.

في الميزان التجاري للدولة، اي ان هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.

ثالثا: الإختلال الدائم:

وهذا النوع من الإختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتب أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الانتاجي للدولة ودرجة مرونته، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري و بشكل مستمر.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر مايلي:

التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصاد ارت و تزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات اﻷلجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية[2].

معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن ال PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغ النير عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية[3].

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

---

[1] **المرجع السابق** ص 129-130.

[2] **بسلم** الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان،2003 ص64.

[3] برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر،الجزائر،2007ص69.

تغيرات أسعار الفائدة: التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة ردوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال و يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات و بالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين السعرين[1].

سعر الصرف : يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

[1] بسلم الحجار، مرجع سابق ص64.

الفصل الثالث : تحليل تركيبة الميزان التجاري الجزائري

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات، لهذا سنتطرق في هذا الفصل لدراسة الميزان التجاري من حيث تطور الواردات والصادرات وتركيبته السلعية ، وكذلك أهم الزبائن و الممولين.

المبحث الأول: تحليل الواردات الجزائرية:

المطلب الأول: تطور الواردات الجزائرية وتركيبتها السلعية.

1- تطور الواردات خلال الفترة 2000 إلى 2016:

جدول رقم (1) يوضح تطور الواردات الاجمالية للفترة (2000- 2016)

السنوات	الواردات الاجمالية
2000	9173
2001	9940
2002	12009
2003	13534
2004	18308
2005	20048
2006	21456
2007	27631
2008	39479
2009	39294
2010	40473
2011	47247
2012	50376
2013	54852
2014	58580
2015	51702
2016	46727

المصدر:بالاعتماد على التقارير السنوية للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك

من خلال الجدول (1) نلاحظ ان قيمة الواردات الإجمالية كانت في تزايد تدريجي من بداية سنة 2000 حيث كانت قيمتها 9173 مليون دولار امريكي إلى ان بلغت 39479 مليون دولار أمريكي سنة 2008 ثم انخفضت قليلا سنة 2009 ب 185 مليون دولار امريكي بسبب انعكاسات الأزمة المالية ، ثم ارتفاعت من جديد حتى بلغت 58580 مليون دولار أمريكي سنة 2014 وهي أعلى قيمة خلال الفترة المدروسة.

ثم بدأت قيمة الواردات تتراجع بداية من سنة 2015.حيث انخفضت ب 6878 مليون دولار حيث قدرت ب51702 دولار أمريكي ، وزاد تقلص الواردات لتصل إلى 46727 سنة 2016 .

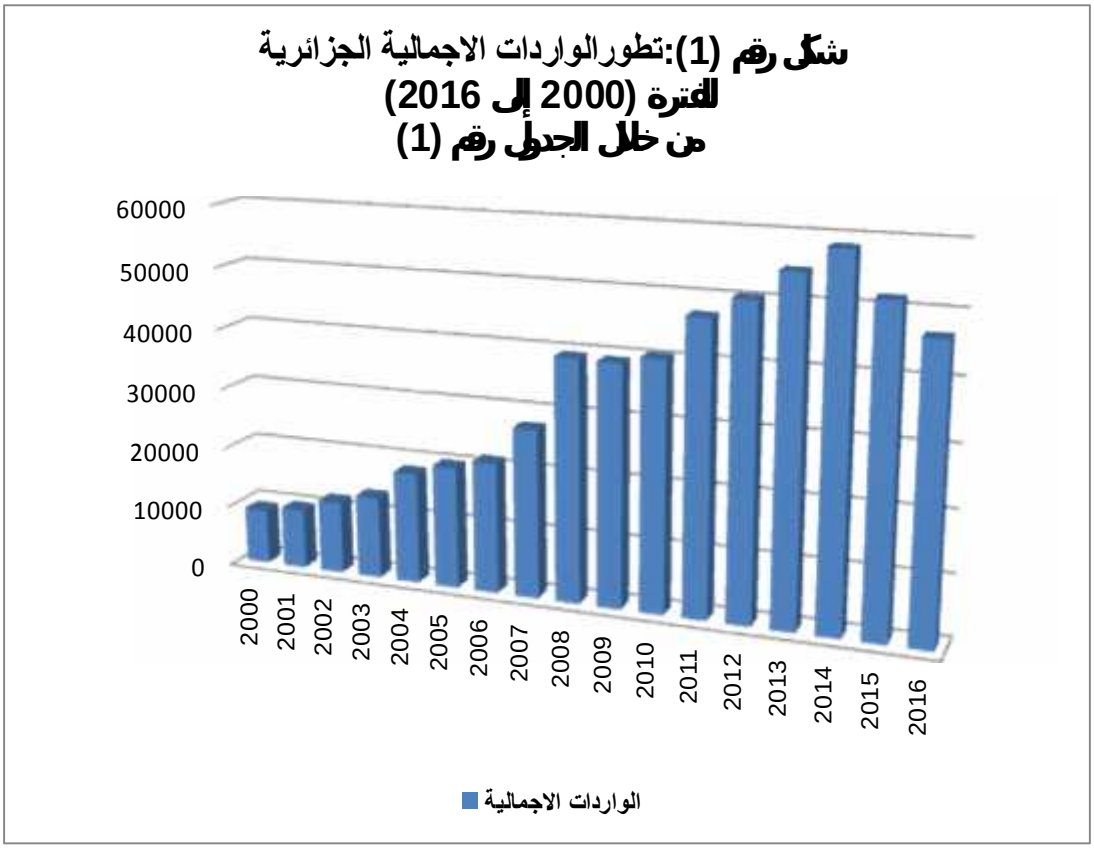

شكل رقم (1):تطورالواردات الاجمالية الجزائرية للفترة (2000 إلى 2016) من خلال الجدول رقم (1)

2- تطور التركيبة السلعية للواردات من سنة 2000 إلى 2016:

جدول رقم (2) : تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من 2000 إلى 2016

السلعة / السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	المجموع
2000	129	2415	428	1655	85	3068	1393	**9173**
2001	139	2395	478	1872	155	3435	1466	**9940**
2002	145	2740	562	2336	148	4423	1655	**12009**
2003	114	2678	689	2857	129	4955	2112	**13534**
2004	173	3587	784	3645	173	7139	2797	**18298**
2005	212	3587	751	4088	160	8452	3107	**20048**
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011	**21456**
2007	324	4954	325 1	7105	146	10026	3752	**27631**
2008	595	7796	378 1	9154	86	15434	5036	**39479**
2009	549	5863	201 1	10165	234	15140	6145	**39297**
2010	945	6027	404 1	9944	330	15573	5987	**40212**
2011	1164	9805	776 1	10431	229	15951	7944	**47300**
2012	4955	9023	839 1	10629	329	13604	9997	**50376**
2013	3435	7341	389 1	8689	363	12245	8468	**41930**
2014	1913	8632	442 1	9627	478	13924	7820	**43836**
2015	2376	9316	560 1	12034	664	17076	8676	**51702**
2016	1292	8224	559 1	11482	501	15394	8275	**46727**
المجموع	18004	84368	16467	108282	3616	161347	78218	**470302**
النسب الكلية	**%3,83**	**%17,94**	**%3,50**	**%23,02**	**%0,77**	**%34,31**	**%16,63**	

المصدر:بالاعتماد على التقارير السنوية للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك

- **التجهيزات الصناعية:** تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى من حيث أهميتها . حيث تحظى سلع التجهيز الصناعية كل سنة بنسب معتبرة من اجمالي الواردات، لكونها ضرورية لمواصلة عملية الإستراتيجية التنموية التي اتخذتها الدولة للنهوض بالاقتصاد، خاصة لخدمة التصنيع من أجل التصدير لتشجيع صادراتها، و المتمثلة أساسا في آلالت ومعدات النقل...الخ، حيث أخذت قيمها بالتزايد من أدنى قيمة لها خلال سنة 2000 ب 3068 مليون دولار بنسبة 33.45 من اجمالي الواردات في تلك السنة، وظلت قيمتها في تزايد مستمر حتى سنة 2008 حيث وصلت إلى 15434 مليون دولار بنسبة 39.9 % من اجمالي واردات تلك السنة، ثم اخدت قيم متذبذبة . أما أعلى قيمة لها كانت سنة 2015 المقدرة بـ 17076 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 33.03% من اجمالي

واردات تلك السنة، ثم انخفضت سنة 2016 إلى 15394 مليون دولار امريكي بنسبة 32.94 % من اجمالي واردات سنة 2016.

- **المواد نصف المصنعة:** تحتل المنتجات نصف المصنعة والمتمثلة أساسا في قطع الغيار ومنتجات أخرى المرتبة الثانية في قائمة المواد المستوردة بعد سلع التجهيزات الصناعية، فهي من بين المنتجات اللازمة لمواصلة تشغيل عجلات الانتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وقد سجلت أدنى قيمة بـ 1655 مليون دولار أمريكي سنة 2000 أي تمثل نسبة 18.04% ثم وصلت إلى أعلى قيمة لها 12034 سنة 2008 وبنسبة 23.28 %من إجمالي الواردات، ثم تراجعت قيمتها إلى 11482 سنة 2016 ومثلت نسبة 24.57% من اجمالي الواردات خلال نفس السنة.

- **المواد الغذائية:** تحتل المواد الغذائية الرتبة الثالثة بعد التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة في قائمة المواد المشكلة لمجموع الواردات من حيث الأهمية، وتتمثل أساسا في الحبوب، السكر والحليب بالإضافة إلى مواد غذائية أخرى، وقد أخذت أدنى قيمة لها سنة 2001 بـ 2395 مليون دولار أمريكي بنسبة 24.09%من اجمالي الواردات في لتلك السنة، وأخذت أعلى قيمة لها سنة 2011 بـ 9805 مليون دولار أمريكي أي نسبة 17.91%من اجمالي الواردات. ثم انخفضت قيمتها تدريجيا حتى بلغت 8224 مليون دولار امريكي خلال سنة 2016 ممثلة نسبة 17.60% من اجمالي الواردات.

- **السلع الإستهلاكية غير الغذائية:** تحتل المرتبة الرابعة من حيث نسبتها من الواردات الإجمالية، حيث سجلت ادنى قيمة سنة 2000 ب 1393 مليون دولار بنسبة 15.19% من اجمالي الواردات خلال نفس السنة، أما اعلى قيمة بلغتها هي 9997 مليون دولار سنة 2012 بنسبة 19.84% من اجمالي الواردات.

أما بالنسبة لبقية المواد المستوردة كالمواد الأولية، الطاقة والتجهيزات الفلاحية فتحتل الرتب الأخيرة من حيث الأهمية، وهذا نظرا لتوفر البترول من جهة، والمواد الأولية والمنتجات التامة بالإضافة إلى الطاقة والزيوت ...الخ.

الشكل(2) التالي يوضح ماسبق تطور التركيبة السلعية للواردات بالنسب المئوية لكل سنة على حدى:

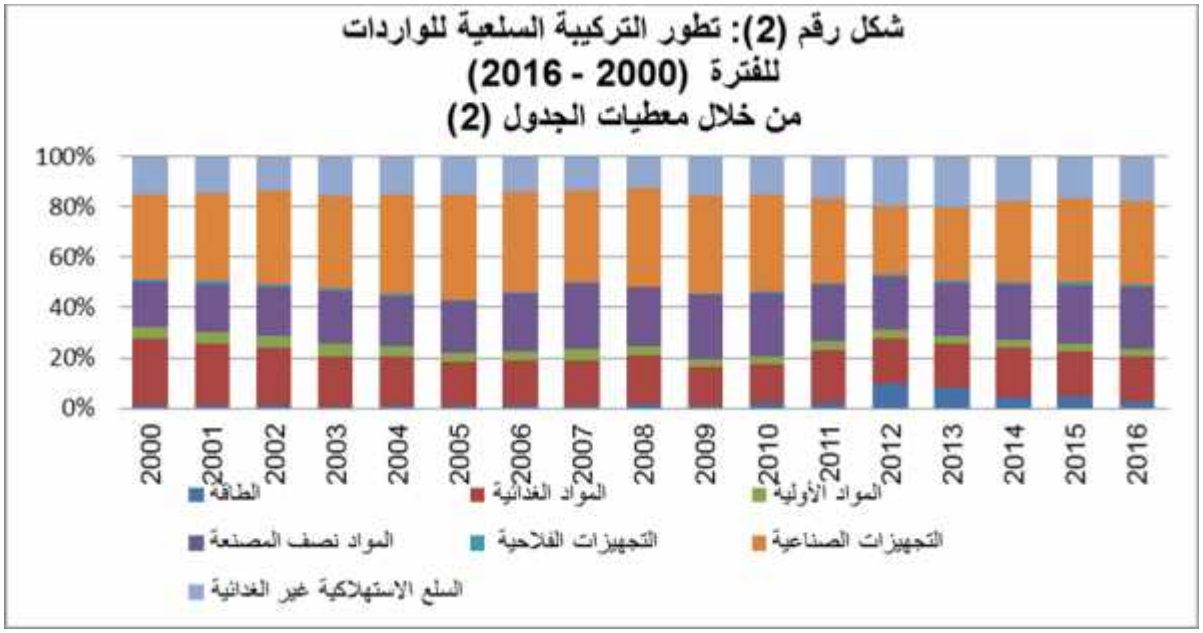

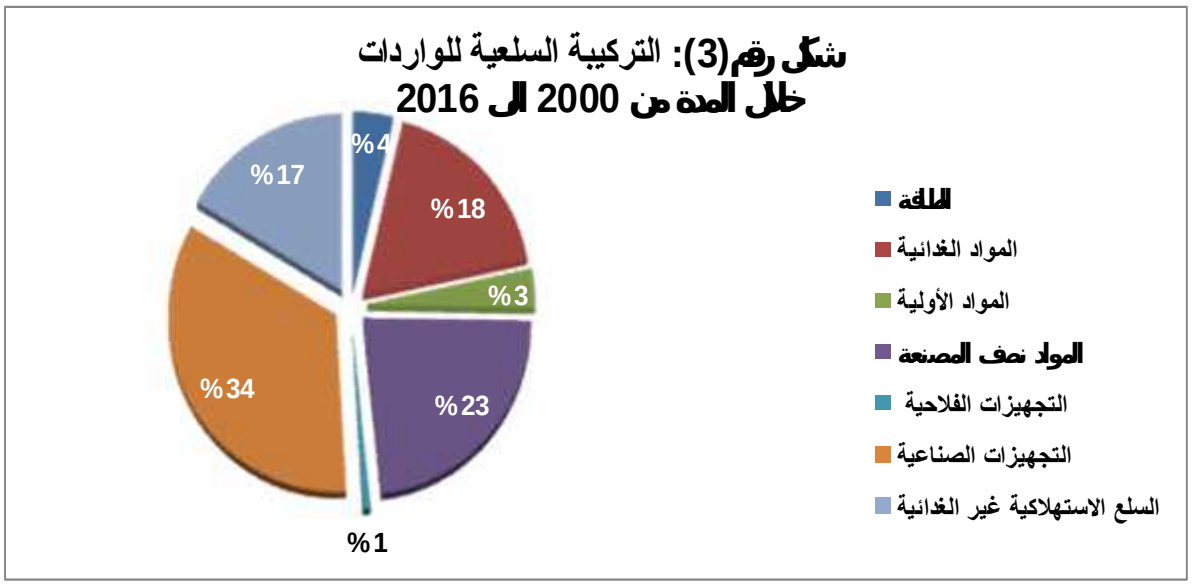

وفي مايلي الشكل (3) يعطي نظرة شاملة للتركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2000 إلى 2016:

ترتيبها من حيث الأهمية كما يلي:

1- التجهيزات الصناعية 34%.

2- المواد نصف المصنعة 23 %.

3- المواد الغذائية 18%.

4- السلع الاستهلاكية غير الغذائية 17 %.

5- الطاقة 4 %.

6- المواد الأولية 3%.

7- التجهيزات الفلاحية 1%.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات:

إن التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية، يبين لنا أهم الأسواق للتجارة الخارجية التي تتعامل معها الجزائري. والجدول التالي يبين بعض البلدان التي لها مبادلات تجارية مع الجزائر. ويكون الجدول كالآتي:

جدول رقم (3): التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية

المناطق الاقتصادية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
دول الاتحاد الاوربي	5256	5903	6732	7954	10097	11 255	11 729	14427	20 985	20 772	20 704	24 616	26 333	28582	29 684	25485	22179
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	2194	2125	2485	2242	3071	3 506	3 738	5363	7 245	6 435	6519	6216	6160	6958	8436	7363	6295
الدول الاوربية الاخرى	603	636	757	855	1097	1058	777	715	659	728	388	579	1652	1213	886	1225	909
دول امريكا الجنوبية	142	269	385	567	1166	1 249	1 281	1672	2 179	1 866	2380	3931	3590	3468	3815	2822	2857
آسيا	599	579	943	1206	1952	2 506	3 055	4318	616	7 574	8 280	8 873	9 538	10596	12 619	11850	11618
دول المحيط	64	92	127	47	56	31	-	-	-	2	-	-	-	-	-	-	-
الدول العربية	144	197	366	418	525	387	493	621	705	1 089	1262	1760	1555	2416	1962	1918	1934
الدول المغاربية	52	72	127	120	169	217	235	284	395	478	544	691	807	1023	738	680	697
الدول الافريقية	119	85	87	125	175	148	148	231	395	350	396	578	741	596	440	359	238
المجموع	**9173**	**9940**	**12009**	**13534**	**18308**	**20 357**	**21 456**	**27631**	**39 479**	**39 294**	**40 473**	**47 247**	**50 376**	**54852**	**58 580**	**51702**	**46727**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك وتقارير منظمة opec

من خلال الجدول (3) السابق يمكن ترتيب أهم الموردين التجاريين للجزائر كما يلي:

- **الاتحاد الأوروبي** : نلاحظ أن اكبر حجم من الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي ، حيث أخذت قيمها بالارتفاع من 5256 مليون دولار سنة 2000 إلى أن بلغت 11255 مليون دولار امريكي سنة 2005 وهي السنة التي دخلت فيها اتفاقية الاتحاد الأوربي مع الجزائر حيز التنفيذ، وواصلت الارتفاع إلى أن وصلت الى قيمة 20985 مليون دولار امريكي سنة 2008 ،ثم تناقصت قيمتها خلال السنتين 2009 و 2010 حتى 20704 مليون دولار أمريكي سنة 2010، ثم شهدت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي تزايد حتى أخذت أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 684 29 مليون دولار أمريكي .ثم تناقصت سنة 2015 و2016 حتى وصلت إلى 22179 سنة 2016.
- **دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوروبية):** تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي من ناحية تموين الاقتصاد الجزائري، حيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية منها سنة 2000 قيمة 2194 وفي سنة 2001 بلغت 2125 مليون دولار امريكي وأخذت في السنوات التي تلي بالتزايد إلى أن وصلت في سنة 2008 إلى 7245 مليون دولار أمريكي، ثم أخذت قيم هذه الواردات بين الانخفاض والتزايد الطفيف في السنوات المقبلة حيث سجلت سنة 2014 اكبر قيمة لها والمقدرة ب 8436 مليون دولار أمريكي، ثم بدأت تنخفض لتصل في سنة 2016 إلى 6295 مليون دولار أمريكي.
- **الدول الأوروبية الأخرى:** أخذت واردات الجزائر من باقي الدول الأوربية قيم متذبذبة بين الزيادة والانخفاض، حيث أخذت أدنى قيمة لها ب 388 مليون دولار أمريكي سنة 2010 ،أما أعلى قيمة فتقدر بـ 1652 مليون دولار أمريكي سنة 2012 .
- **دول أمريكا الجنوبية:** واردات الجزائر من أمريكا الجنوبية أخذت قيم متذبذبة، حيث سجلت أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة بـ 142 مليون دولار أمريكي سنة 2000 ،ثم سجلت سنة في السنوات من 2010 إلى 2016 قيم فوق 2000 دولار أمريكي حيث بلغت اكبر قيمة لها سنة 2011 بقيمة 3931 مليون دولار أمريكي.
- **دول آسيا (دون الدول العربية):** بلغت واردات الجزائر من الدول الآسيوية غير العربية قيم تتذبذب بين الانخفاض والارتفاع، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2001 بقيمة 579 مليون دولار أمريكي، وأخذت أعلى قيمة ب 619 12 مليون دولار أمريكي سنة 2014 .

- **دول المحيط:** كانت واردات الجزائر ضئيلة جدا من هذه الدول حيث سجلت واردات خلال الفترة من 2000 إلى 2005 بقيم مختلفة حيث بلغت أدنى قيمة 31 مليون دولار أمريكي سنة 2005 و اكبر قيمة ب 127 دولار امريكي سنة 2002، و بعد هذه الفترة أصبحت الواردات من هذه الدول شبه معدومة، أما السنوات الأخرى فكانت قيمها معدومة .
- **الدول العربية (دون المغرب العربي):** واردات الجزائر من هذه الدول كانت في تزايد من سنة 2000 بقيمة 142 مليون دولار أمريكي إلى أن بلغتسنة 2011 قيمة 1760 مليون دولار أمريكي، ثم اخدت قيم متذبذبة في السنوات التالية حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2013 بقيمة 2416 مليون دولار أمريكي.
- **دول المغرب العربي:** قيمة الواردات من هذه الدول ضعيفة، مع أنها شهدت تزايد في قيمها من سنة 2000 من 52 مليون دولار وهي أدنى قيمة لتصل سنة 2013 إلى 1023 مليون دولار أمريكي كأعلى قيمة لها . ثم اخد قيم متذبذبة حتى سنة 2016.
- **باقي الدول الإفريقية:** تزايدت واردات الجزائر من هذه الدول بقيم ضئيلة من 85 دولار امريكي سنة 2001 حتى بلغت سنة 2012 أعلى قيمة ب 741 مليون دولار أمريكي ، ثم بدأت تنخفض حتى سنة 2016 حيث انخفضت إلى 238 مليون دولار أمريكي.

المطلب الثالث :أهم شركاء الجزائر بالنسبة للواردات سنة 2016:

جدول رقم (4): أهم شركاء الجزائر بالنسبة للواردات

بلد الاستيراد	قيمة الواردات (مليون دولار)	النسبة
الصين	8 396	%17.97
فرنسا	4744	%10.15
إيطاليا	4642	%9.93
إسبانيا	3595	%7.69
ألمانيا	3009	%6.44
امريكا	2342	%5.01
تركيا	1933	%4.14
الأرجنتين	1335	%2.86
جمهورية كوريا	1209	%2.59
البرازيل	1033	%2.21
الهند	920	%2.97
هولندا	765	%1.64
بريطانيا العظمى	694	%1.49
روسيا	646	%1.38
بلجيكا	612	%1.31
المجموع الفرعي	35875	%75.23
المجموع	46727	100

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

الجدول (4) السابق يبين بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية تبقى دائما مستقطبة من طرف شركائنا التقليديين.

بالنسبة للممولين الرئيسيين، احتلت الصين المركز الأول ب17.97 **%** **أي** ما قيمته 8396، تليها فرنسا وإيطاليا بنسب على التوالي **10.15%** و **9.93%** من إجمالي واردات الجزائر خلال عام 2016. كما أستوردت الجزائر أيضا من إسبانيا، ألمانيا، أمريكا و تركيا بالنسب التالية على الترتيب 7.69% ، 6.44%، 5.01%، و 4.14% .

اما باقي الدول فنسبة حصتها من اجمالي الواردات الجزائرية منخفضة وأقل من 3 % لكل دولة.

المبحث الثاني: تحليل صادرات الجزائر:

سنحاول تحليل تطور الصادرات، وذلك بتقديم التركيبة السلعية للصادرات، والتوزيع الجغرافي لها بالإضافة إلى معرفة أهم الزبائن للجزائر خلال الفترة الممتدة من (2005- 2016).

المطلب الأول : تطور الصادرات الجزائرية تركيبتها السلعية

1- تطور الصادرات الجزائرية من سنة 2000 إلى 2016:

جدول رقم (5): تطور الصادرات

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	النسبة	الصادرات خارج المحروقات	النسبة
2000	22031	21419	97,22%	612	2,78%
2001	19132	18484	96,61%	648	3,39%
2002	18825	18091	96,10%	734	3,90%
2003	24612	23939	97,27%	673	2,73%
2004	32083	31302	97,57%	781	2,43%
2005	45036	43937	97,56%	1099	2,44%
2006	54613	53456	97,88%	1158	2,12%
2007	60163	58831	97,79%	1332	2,21%
2008	79298	77631	97,90%	1937	2,44%
2009	45194	44128	97,64%	1066	2,36%
2010	57053	55527	97,33%	1526	2,67%
2011	73489	71427	97,19%	2062	2,81%
2012	71866	69804	97,13%	2062	2,87%
2013	65917	63752	96,72%	2165	3,28%
2014	62886	60304	95,89%	2582	4,11%
2015	34668	32699	94,32%	1969	5,68%
2016	28883	27102	93,83%	1721	5,96%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك وتقارير منظمة opec

تمثل المحروقات الغالبية العظمى من صادراتنا إلى الخارج حيث كانت نسبتها تقارب 97 % من إجمالي الصادرات خلال السنوات من 2000 إلى 2013 ثم بدأت تنخفض هذه النسبة إبتداء من سنة 2014 لتصل سنة 2016 إلى 93.84%.

وقد كان حجم الصادرات من المحروقات في تزايد مستمر من سنة 2000 ابتداءا من 21419 مليون دولار وصولا الى 77631 مليون دولار سنة 2008، ثم انخفضت إلى 44128 مليون دولار سنة 2009

ثم ارتفع حجمها إلى 71427 مليون دولار سنة 2011 ثم بدأ ينخفض حجمها حتى وصل 27102 مليار دولار سنة 2016.

أما فيما يخص الصادرات"خارج المحروقات"، فكانت هامشية حيث لاتتجاوزحصتها 3 % من إجمالى حجم الصادرات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 ثم ارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف حيث قدرت ب 5.96% خلال سنة 2016 .

الشكل التالي يوضح هيكل التركيبي النسبي للصادرات الجزائرية من سنة 2000 إلى 2016.

شكل رقم (4):هيكل التركيب النسبي للصادرات الجزائرية

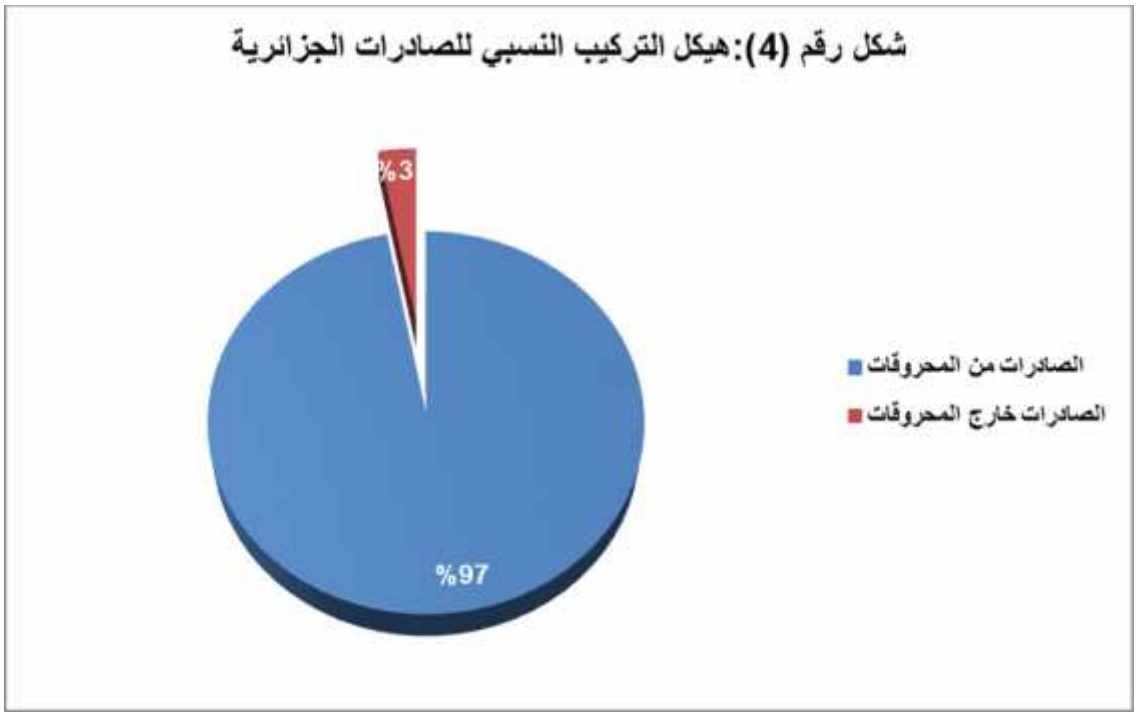

2- تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات:

تعتمد الجزائر على عائدات البترول في تمويل مشاريعها وبرامجها التنموية لكن مورد البترول نابض و يخضع لتقلبات الأسعار ، ولضمان تمويل مستمر وفعال للمشاريع التنموية تسعى الجزائر لتنويع صادراتها من خلال تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ومن خلال إحصائيات التجارة الخارجية، يمكن الحكم على مدى فعالية السياسة الاقتصادية الجزائرية في تنمية الصدرات خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (6) يوضح تركيبة صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2016

السلعة / السنوات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	المجموع
2000	32	44	465	11	47	13	612
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	734
2003	48	50	509	1	30	35	673
2004	59	90	571	-	47	14	781
2005	67	134	656	-	36	19	912
2006	73	195	828	-	44	43	1183
2007	92	153	988	-	44	34	1311
2008	121	340	1390	-	69	34	1954
2009	113	170	692	-	25	49	1049
2010	305	165	1089	-	27	33	1619
2011	357	162	1494	-	36	16	2065
2012	314	167	1519	-	30	18	2048
2013	402	109	1610	-	26	20	2167
2014	323	109	2121	2	16	11	2582
2015	234	106	1690	-	19	11	2060
2016	327	84	1300	-	52	17	1780
المجموع	**930 2**	**166 2**	**977 17**	**56**	**643**	**406**	24178
النسب الكلية	**%12,12**	**%8,96**	**%74,35**	**%0,23**	**%2,66**	**%1,68**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك

سنقوم بتحليل كل سلعة من الصادرات على حدى، و من ناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات كالتالي:

- **المواد نصف المصنعة:** تحتل المواد نصف المصنعة المرتبة الأولى في قطاع الصادرات خارج المحروقات وقد شهدت انتعاشا مستمرا في قيمتها حيث انتقلت من 465 مليون دولار أمريكي عام

2000 إلى قيمة تقدر ب 1390 مليون دولار أمريكي عام 2008 ، ثم تراجعت قيمتها إلى أن تصل إلى 692 مليون دولار أمريكي عام 2009 ، ثم سجلت انتعاشا مرة أخرى ابتداء من عام 2010 حيث انتقلت من 1089 مليون دولار أمريكي إلى أعلى قيمة لها ب2121 مليون دولار أمريكي عام 2014، ثم انخفضت إلى 1300 مليون دولار عام 2016.

- **المواد الغذائية:** تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثانية في قطاع الصادرات خارج المحروقات تختلف نسب وقيمة الصادرات للمواد الغذائية من سنة لأخرى حيث قدرت قيمتها سنة 2000 ب32 دولار و سنة 2005 بقيمة 67 مليون دولار وأرتفعت إلى 121 مليون دولار أمريكي سنة 2008 ومثلت نسبة 0.15 % من إجمالي الصادرات في نفس السنة ، ثم شهدت انخفاضا عام 2009 في قيمة صادرات المواد الغذائية تقدر ب 113 مليون دولار أمريكي ، ثم بدأت القيمة بالتزايد لتصل إلى 305 سنة 2010 ثم إلى 357 مليون دولار سنة2011، وفي سنة 2012 بلغت قيمتها 314 مليون دولار وفي سنة 2013 سجلت اعلى قيمة لها ب 402 مليون دولار أمريكي لتسجل انخفاضا في السنتين التاليتين حيث قدرت ب234 مليون دولار سنة 2015 ثم ارتفعت في سنة 2016 غلى 327 مليون دولار امريكي.وتمثل هذه القيمة 1.13 % من قيمة الواردات الاجمالية في نفس السنة.

- **المواد الأولية خارج المحروقات:** تحتل المرتبة الثالثة في قطاع التصدير غير النفطي كما هو ملاحظ في الجدول حيث نلالحظ أن قيم الصادرات من المواد الأولية خارج المحروقات منخفضة عاموما، حيث كانت تقدر ب 44 مليون دولار امريكي سنة 2000 وسجلت أدنى قيمة لها سنة 2001 ب 37 مليون دولار، ثم شهدت انتعاشا في قيمتها حيث قدرت ب 195 مليون دولار أمريكي عام 2006 ثم تراجعت إلى قيمة 153 مليون دولار أمريكي عام 2007 ثم كان انتعاش في قيمتها فوصلت عام 2008 إلى قيمة تقدر ب 340 مليون دولار أمريكي وهي أعلى قيمة سجلت في هذه الفترة، ثم تراجعت تراجعا مستمرا ابتداء من سنة 2009 ،حيث قدرت هذه القيم بـ 170 مليون دولار حيث تارجحت قيمتها بين 160 إلى 165 مليون دولار للبرميل حتى سنة 2013 ثم زاد انخفاض قيمتها في سنة 2014 حيث قدرت قيمتها ب 109 دولار لتصل في سنة 2016 إلى 84 مليون دولار امريكي.
- **التجهيزات الصناعية:** وتحتل المرتبة الرابعة في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث سجلت قيم مختلفة من عام لآخر، حيث سجلت أدني قيمة لها عام 2014 حيث قدرت ب 16 مليون دولار أمريكي بنسبة 0.03% وكانت أعلى قيمة لها تقدر بـ 69 مليون دولار أمريكي لعام 2008 أي بنسبة 0.09%

من إجمالي الصادرات لهذا العام . أما في سنة 2016 فبلغت قيمتها 52 مليون دولار بنبة 0.18 % من اجمالي الصادرات.

- **السلع لاستهالكية غير الغذائية:** تأتي المواد الاستهالكية في المرتبة الخامسة في قطاع الصادرات خارج المحروقات فقد عرفت قيما مختلفة، حيث شهدت ارتفاعا إلى 49 مليون دولار أمريكي سنة 2009 بنسبة 0.11% من إجمالي الصادرات في هذه السنة. ومن سنة 2011 انخفضت صادرات هذه المواد حيث سجلت قيمة 16مليون دولار في هذه السنة، أما السنوات التي تليها فبقيت قيمتها دون 20 مليون دولار وقد سجلت أدنى قيمة لها في سنتي 2014 و 2015، حيث سجلت قيمة 11 مليون دولار امريكي في كل سنة منهما حيث تمثل نبة 0.03 % من إجمالي الصادرات في كل سنة منهما. وفي سنة 2016 فقدرت قيمتها ب 17 مليون دولار امريكي بنسبة 0.06 % .

- **التجهيزات الفلاحية:** تحتل المرتبة الأخيرة في قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات، أي لم تعتمد الجزائر على تصدير التجهيزات الفلاحية فكانت شبه معدومة. حيث سجلت بعض الصادرات في السنوات الأولى من 2000 إلى 2003 لم تتجاوز 22 مليون دولار في السنة، ثم أصبحت منعدمة حتى سنة 2014 حيث سجلت 2 مليون دولار فقط.

شكل رقم (5): تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات خلال السنوات من (2000-2016) بالاعتماد على الجدول رقم (6)

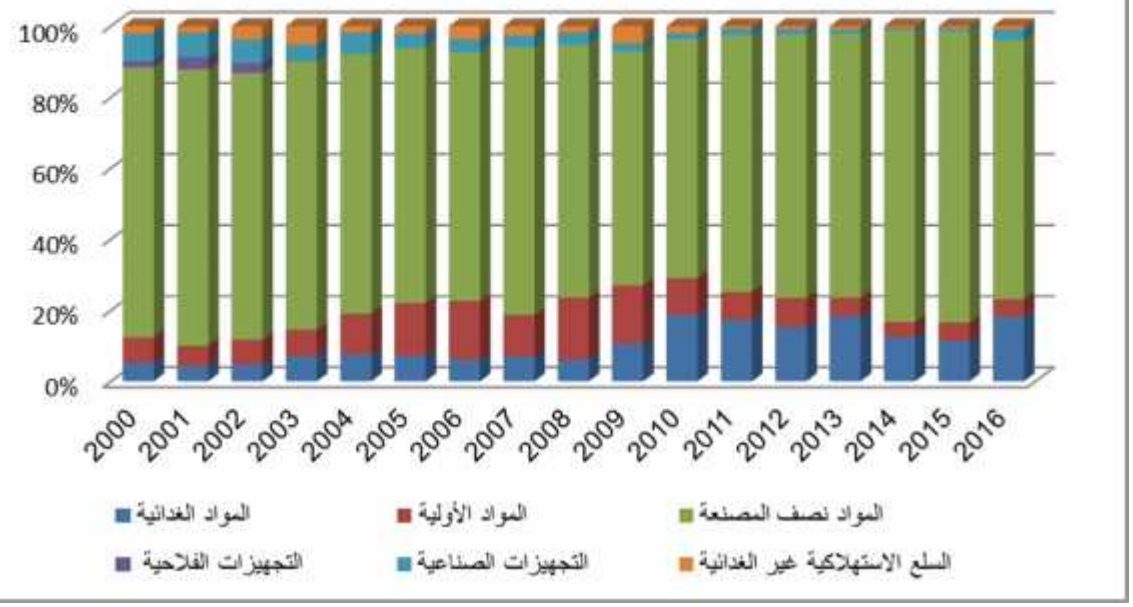

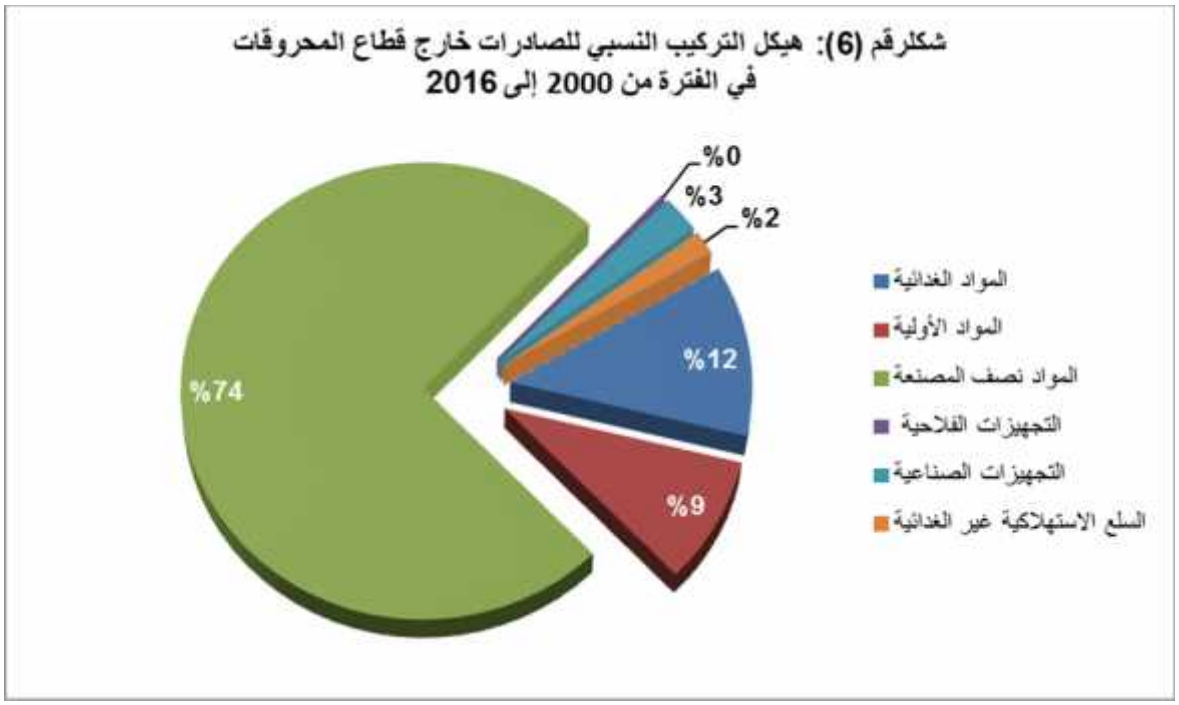
شكلرقم (6): هيكل التركيب النسبي للصادرات خارج قطاع المحروقات
في الفترة من 2000 إلى 2016
%0
%3
%2
%12
%9
%74
المواد الغذائية
المواد الأولية
المواد نصف المصنعة
التجهيزات الفلاحية
التجهيزات الصناعية
السلع الاستهلاكية غير الغذائية

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

لمعرفة أهم المناطق ومجموعات الدول التي تتعامل معها الجزائر في مجال الصادرات سنحاول تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات.

جدول رقم (7) يوضح تطور الصادرات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافي للفترة (2000 - 2016)

المناطق الاقتصادية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
دول الاتحاد الاوربي	13792	12344	12100	14503	17396	25 593	28 750	26833	41 246	23 186	28 009	37 307	39 797	42773	40 378	22976	16739
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	5825	4549	4602	7631	11054	14 963	20 546	25387	28 614	15 326	20278	24059	20029	12202	10344	5288	6251
الدول الاوربية الاخرى	181	87	130	123	91	15	7	7	10	7	10	102	36	51	98	37	80
دول امريكا الجنوبية	1672	1037	951	1220	1902	3 124	2 398	2596	2 875	1 841	2620	4270	4228	2965	3183	1683	1678
آسيا	210	476	456	507	686	1 218	1 792	4004	3 765	3 320	4 082	5 168	4 683	4241	5 060	2409	2331
دول المحيط	0	23	38	0	-	-	-	55	-	-	-	41	-	-	-	71	-
الدول العربية	55	315	248	355	521	621	591	479	797	564	694	810	958	869	648	572	385
الدول المغاربية	254	275	250	260	407	418	515	760	1 626	857	1 281	1 586	2 073	2749	3 065	1550	1368
الدول الافريقية	42	26	50	13	26	49	14	42	365	93	79	146	62	67	110	82	51
المجموع	22031	19132	18825	24612	32083	46 001	54 613	60163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65917	62 886	34668	28883

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك

من الجدول أعلاه يتبين أن صادرات الجزائر تتوزع حسب المناطق الجغرافية الى المجموعات الآتية:

– **الاتحاد الأوربي:** تحتل بلدان الاتحاد الأوربي أهمية ومكانة كبيرة كسوق للسلع الجزائرية طيلة فترة (2000 إلى 2016) وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث كانت صادرات الجزائر تسجل قيم مختلفة من عام 2005 إلى 2007 حيث لاتقل عن 25000 ولاتتجاوز 29000 مليون دولار ، لكن في سنة 2008 شهدت ارتفاع كبير بلغ 41246 مليون دولار ثم انخفضت كثيرا في السنة التالية 2009 إلى 23186، وابتداءا من سنة 2010 بدات الصادرات ترتفع تدريجيا لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2013 حيث بلغت 42773 مليون دولار امريكي ثم شهدت انخفاضا طفيفا سنة 2014، أما في سنة 2015 فسجلت الصادرات انخفاضا كبيرا بلغت 22976 مليون دولار ثم انخفضت إلى ادنى مستوى لها سنة 2016 حيث قدرت ب 16739 مليون دولار .

– **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوربية):** تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الأوربي، فهي بذلك تصل إلى أعلى قيمة لها تقدر بـ 28614 مليون دولار أمريكي عام 2008 ،لتتراجع عام 2009 إلى قيمة 15326 مليون دوالر أمريكي، وتبدأ في الإرتفاع سنة 2010 حتى تصل سنة 2011 إلى قيمة 24059 مليون دولار أمريكي ثم تبدأ في إنخفاض سريع من قيمة 20029 مليون دولار في 2012 ثم تواصل الصادرات تراجعها بوتيرة كبيرة إلى 12202 دولار سنة 2013 حتى تصل إلى ادنى قيمة لها سنة 2005 بقيمة 5288 مليون دولار، وفي سنة 2016 قدرت الصادرات لهذه البلدان ب 6251 مليون دولار.

– **باقي الدول الأوربية:** عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه المجموعة ارتفاعا مهما عام 2011 حيث قدرت ب102 مليون دولار أمريكي بعدما كانت لا تتجاوز 10 مليون دوالر أمريكي عام 2010.

– **أمريكا الجنوبية:** تراجعت قيمة الصادرات نحو هذه المجموعة من 3124 مليون دولار عام 2005 إلى 1841 مليون دولار عام 2009 قيمة ثم شهدت ارتفاعا مهما في سنتي 2011 و2012 حيث قدرت ب 4270 و4228 على التوالي، ثم انخفاض حاد إلى 2965 دولار عام 2013 ثم ارتفاع طفيف عام 2014 ثم انخفاض حاد سنة 2015 لتصل إلى 1683 مليون دولار، ثم إلى أدنى قيمة ب 1678 مليون دولار أمريكي سنة 2016.

– **آسيا (دون الدول العربية):** عرفت منطقة آسيا إقبال متزايد على الصادرات الجزائرية بلغت أقصاها عام 2011 بقيمة 5168 مليون دولار أمريكي، ثم تبدأ بالانخفاض إلى 4241 مليون دولار أمريكي

مليون دولار أمريكي . عام 2013.ثم تعاود الإرتفاع إلى 5060 عام 2014، ثم تتراجع قيمة الصادرات إلى هذه الدول في سنة 2015 و2016 حيث سجلت سنة 2016 ب 2331 مليون دولار امريكي.

– **دول المحيط:** عملية التصدير نحو هذه المجموعة نادرة جدا وفي فترات متباعدة . حيث صدرت الجزائر ماقيمته 55 مليون دولار أمريكي عام 2007 ثم بقيمة 41 مليون دولار أمريكي عام 2011، وفي 2015 ب قيمة 71 مليون دولار امريكي، وهي قيمة تعتبر قليله جدا.

– **الدول العربية (دون المغرب العربي):** لم تستفيد الجزائر كثيرا من هذه المنطقة، حيث بلغت صادرات الجزائر نحوها ما قيمة 958 مليون دولار أمريكي عام 2012 ،وهي أعلى قيمة على مدى فترة من 2005 إلى 2016.

– **دول المغرب العربي:** على عكس الدول العربية فقد شهدت صادرات الجزائر تزايد نحو دول المغرب العربي، حيث سجلت اقل قيمة سنة 2005 بقيمة 418 أما أعلى قيمة لها 5037 مليون دولار أمريكي عام 2014.

– **باقي دول إفريقيا:** سجلت الصادرات أدنى قيمة لها سنة 2006 بقيمة 14 مليون دولار أمريكي .سجلت أعلى قيمة لها عام 2008 ما قيمتة 365 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2016 كانت قيمتها ضعيفة تقدر ب51 مليون دولار.

شكل رقم (7) التوزيع الجغرافي للصادرات للفترة (2000- 2016)

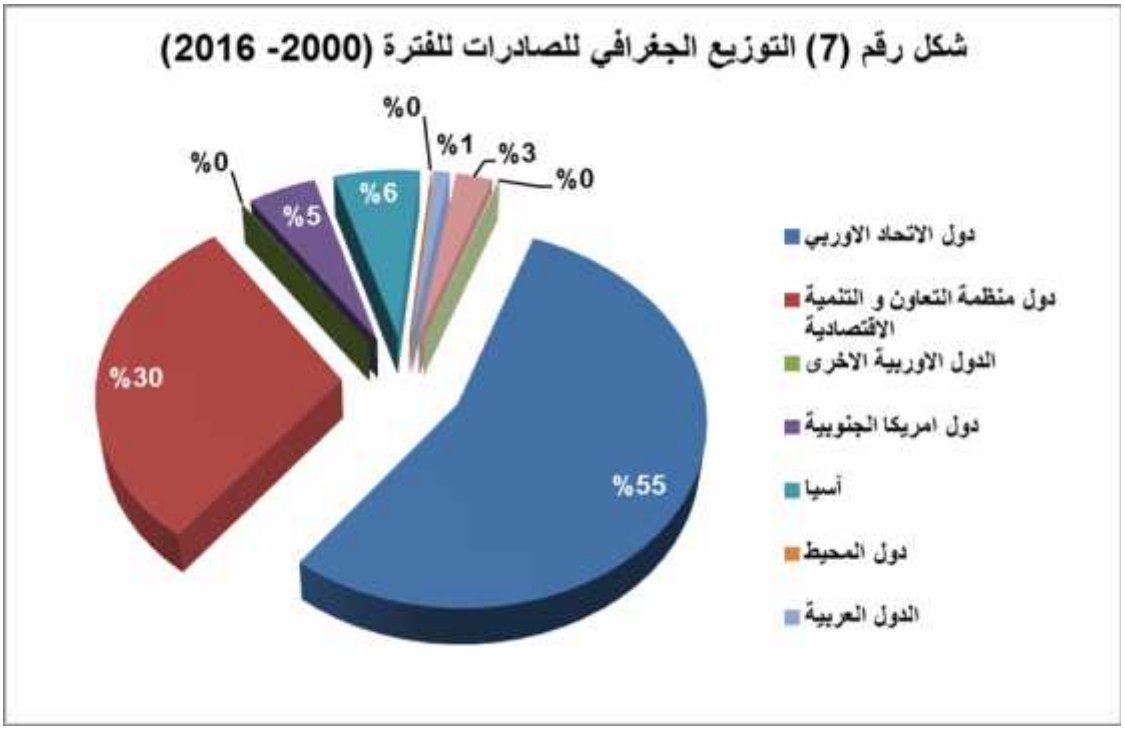

المطلب الثالث: أهم الزبائن للصادرات الجزائرية سنة 2016:

جدول رقم (8):أهم الزبائن للصادرات الجزائرية

أهم الزبائن لسنة 2016	قيمة الصادرات (مليون دولار)	النسبة (%)
ايطاليا	4779	16,55
اسبانيا	3562	12,33
أمريكا	3227	11,17
فرنسا	3192	11,05
البرازيل	1339	4,64
كندا	1327	4,59
هولندا	1282	4,44
تركيا	1232	4,27
بريطانيا	1129	3,91
بلجيكا	970	3,36
البرتغال	820	2,84
تونس	610	2,11
المغرب	589	2,04
سينغافوره	542	1,88
الهند	511	1,77
المجموع الفرعي	**25111**	**86,94**
المجموع	**28883**	**100%**

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك

نلاحظ من خلال الجدول(8) أن اهم الزبائن للصادرات الجزائرية هم نفس الزبائن الاعتياديين إيطاليا ، إسبانيا ، أمريكا و فرنسا، حيث تأتي إيطاليا في المركز الأول بنسبة 16.55 % تليها إسبانيا ب 12.33 % ، ثم امريكا وفرنسا بنسب على التوالي 11.17 % و 11.05 % . أما مع باقي الدول فلا تتجاوز حصة كل دولة 5% من الصادرات الجزائرية.

أهم نتائج الفصل الثالث:

من خلال تحليل التركيبة الهيكلية للميزان التجاري الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية:

الميزان التجاري الجزائري يعاني من خلل هيكلي طويل الأمد وذلك بسبب إعتماد الجزائر في معظم صادراتها على النفط رغم الجهود المبدولة من طرف الدول في ميادين أخرى لتنويع وتنمية الإقتصاد، كما أن الصادرات الجزائرية تتركز في توزيعها الجغرافي على متعاملين محدودين،

أما بالنسبة للواردات فتكمن في أغلبها في وسائل إنتاج وسلع ضرورية لايوجد لها بديل في الإنتاج المحلي.

الفصل الرابع : دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

في هذا الفصل سنحاول القيام بدراسة قياسية لمعرفة مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري وأسعار البترول، حيث حاولنا القيام ببناء نموذج قياسي يضم المتغيرات محل الدراسة (أسعار البترول وأسعار الصرف كمتغيرين مستقلين ورصيد الميزان التجاري كمتغير تابع) وذلك من خلال استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في التقدير من خلال استعمال برنامج Eviews9.

لهذا الغرض خصصنا مبحثين:

المبحث الأول: طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

المبحث الثاني : قياس أثر تقلبات أسعار البترول وسعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

هناك العديد من طرق القياس الاقتصادي التي يمكن استخدامها للحصول على تقديرات لمعاملات العلاقات الاقتصادية $b,\hat{a}$ في ظل العينة المتاحة والتي تتوفر على بيانات عن المتغير التابع Y_i و المتغير المستقل X_i وتعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) من أهم طرق التقدير الأكثر شيوعا لتقدير العلاقات طويلة الأجل.

المبحث الأول : طريقة المربعات الصغرى OLS.

المطلب الأول: مفهوم طريقة المربعات الصغرى العادية:

تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقات طويلة الأجل، حيث تأخذ بعين الاعتبار الآثار الحركية قصيرة الأجل (SHORT RUN DYNAMICS) كونه إبطاء زمني للمتغيرات، حيث أن معظم الطرق القياسية الأخرى وبالرغم من تطوراتها، إلا أنها تتضمن تطبيقا لطريقة OLS مع إدخال بعض التعديلات.

وتعالج هذه المنهجية مايلي:

1- مشكلة الإعتماد المتداخل (Endogeneity) بين معظم السلاسل الزمنية، مثل متغيرات الأسعار في دالة الطلب والتي قد تؤدي إلى ارتباط ذاتي (Serial Correction) .

2- صفة عدم سكون السلاسل الزمنية، حيث يتم التخلص منها من خلال استخدام المتغير الأداتي (Instrument Variable)، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى تتصف بالسكون من الناحية الاحصائية.[1]

[1] خالد محمد السواعي ، أساسيات الإقتصاد القياسي بإستخدام Eviews، دار الكتاب الثقافي، الأردن 2011 ص 52.

المطلب الثاني: فرضيات منهجية المربعات الصغرى العادية:

لتقدير معالم النموذج لطريقة المربعات الصغرى يفترض مايلي:

– أن لا تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة ببعضها ارتباطا خطيا تاما: هذا الشرط أساسي في حالة وجود عدة متغيرات مستقلة في المعادلة لتفسير سلوك المتغير التابع، أي أنه يجب أن لايكون بين المتغيرات المستقلة ارتباط قوي حتي يسهل التعرف على أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع على حدى.

– التقديرات المقدرة بطرقة المربعات الصغرى العادية تتصف بخصائص تجعلها اكثر فعالية من غيرها من التقديرات الخطية و غير المتحيزة التي يمكن الحصول عليها من طرق أخرى، إذ تتمتع تقديرات OLS بأن لها أقل تباين.

– ان الخطأ العشوائي متغير عشوائي مستقل و يأخذ قيم موجبة و سالبة و صفرية بحيث يكون متوسطه مساويا للصفر.

– لا يوجد ارتباط بين المتغير العشوائي ε_i ويتبع التوزيع الطبيعي.

– لايوجد ارتباط بين المتغير العشوائي والمتغيرات المستقلة X_i.[1]

هذه الشروط قد لا تنطبق دائما على الظواهر الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية ، لكن إذا تحققت هذه الشروط فإن النتائج التي يتم الحصول عليها من استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تكون على قدر كبير من المصداقية.

[1] خالد محمد السواعي و حسام علي داود، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام Eviews 7** دار المسيرة، الأردن 2013 ص 84-85.

المبحث الثاني: صياغة النموذج القياسي لأثر تقلبات اسعار البترول و سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري:

سنحاول دراسة علاقة وتأثير التغيرات الحاصلة في سعر الصرف وأسعار البترول على رصيد الميزان التجاري ومعرفة مدى تطابق حالة الاقتصاد الجزائري مع النظرية الاقتصادية التي ترى ان الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى تقليص العجز في الميزان التجاري، ومن أجل قياس درجة الارتباط بين تغيرات اسعار الصرف ورصيد الميزان التجاري الجزائرياعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى OLS لدراسة الاتجاه العام لهذه السلسلة وذلك باستعمال معامل التحديد الذي يظهر مدى تاثر أحد المتغيرين بتغير الآخر، حيث يقتصر نموذج الدراسة على دراسة العلاقة بين رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع وكل من سعر الصرف الاسمي وأسعار البترول كمتغيرين مستقلين وبالتالي فإن التغير في سعر الصرف وسعر البترول سيؤثر على رصيد الميزان التجاري الجزائري، والمتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة هي معطيات سنوية من بداية سنة 2000 إلى غاية نهاية سنة 2016.

المطلب الأول: الصياغة الرياضية للنموذج:

سنحاول من خلال هذه الدراسة الاقتصادية القياسية وضع نموذج للميزان التجاري الجزائري وذلك باخذ تطورات الميزان التجاري كمتغير تابع وتحديد كل من سعر الصرف الإسمي وأسعار البترول كعوامل مؤثرة في تحديد رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.

بافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل يمكن التعبير على الدالة بالصيغة التالية:

$C= f(TC,P)$.....

وبصيغة اخرى:

$C= A+ B_1 TC + B_2 P + \varepsilon$ .....

حيث :

C: رصيد الميزان التجاري.

A: الثابت.

B: الميل الذي يحدد العلاقة بين المتغيرين.

TC: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

P: أسعار البترول.

ε: الخطأ العشوائي.

المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات السلسلة المختارة

أخذت بيانات الدراسة على اساس سنوي للفترة 2000 – 2016 وهي مقيمة بالدينار الجزائري وبالأسعار الثابة.

متغيرة سعر الصرف TC: وهو عدد الوحدات من الدينار مقابل دولار امريكي واحد.

والشكل الموالي يوضح سلسلة تطور سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي.

شكل رقم (8): تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة 2000 إلى 2016.

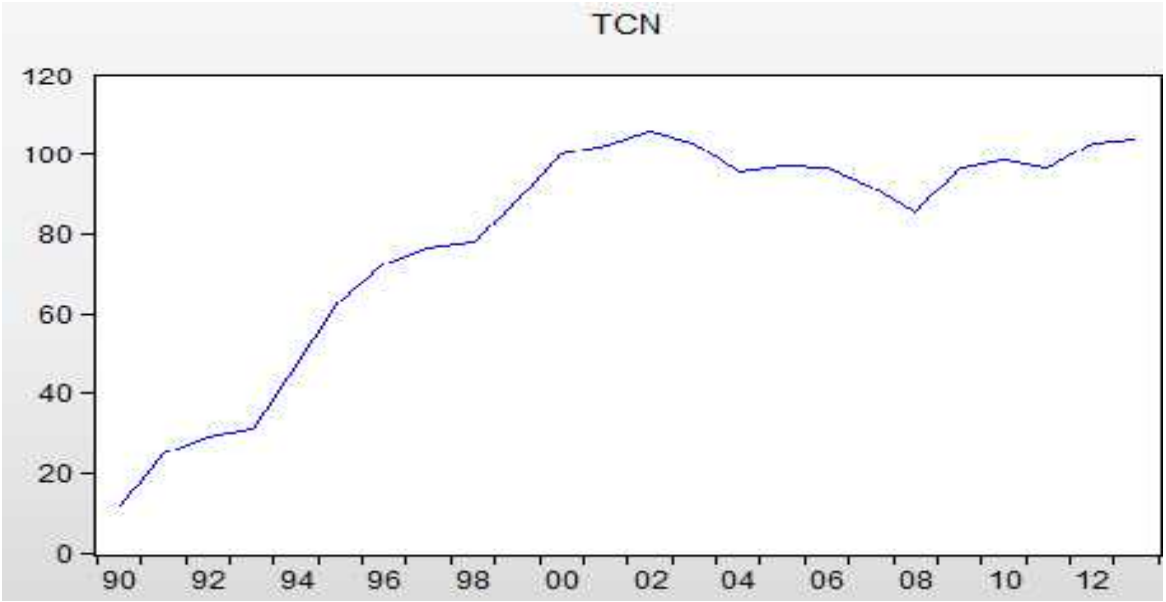

المصدر: برنامج Eviewse 9

متغيرة رصيد الميزان التجاري BC: عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات الجزائرية والشكل الموالي يوضح سلسلة لتطور رصيد الميزان التجاري للفترة (2000 – 2016).

الشكل رقم (9): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري

المصدر: برنامج Eviewse 9

الشكل رقم (10): تطور اسعار البترول في الفترة 2000- 2016:

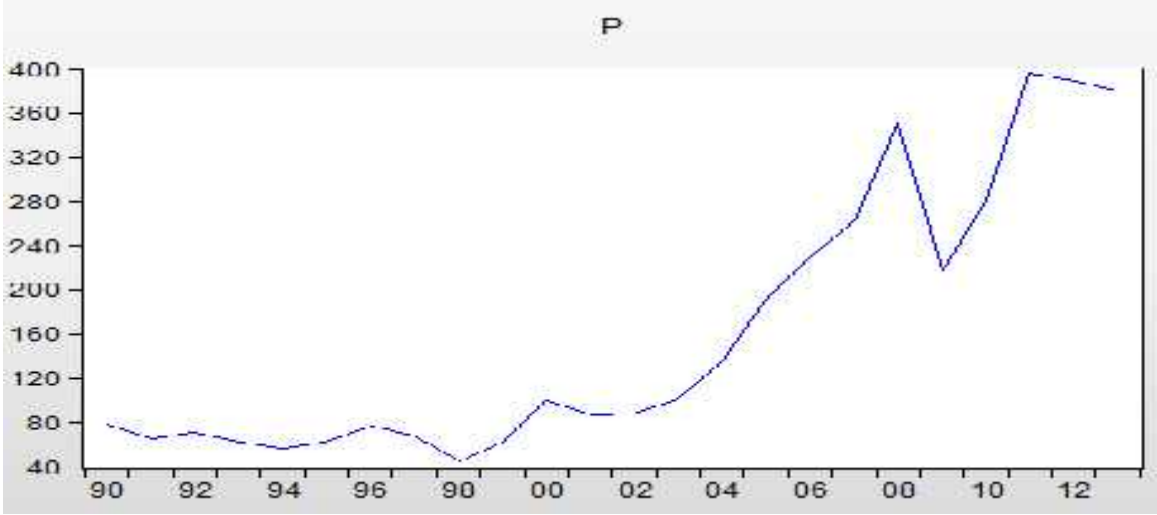

المصدر: برنامج Eviewse 9

الشكل رقم (11): تطور كل من رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الأجنبي وأسعار البترول:

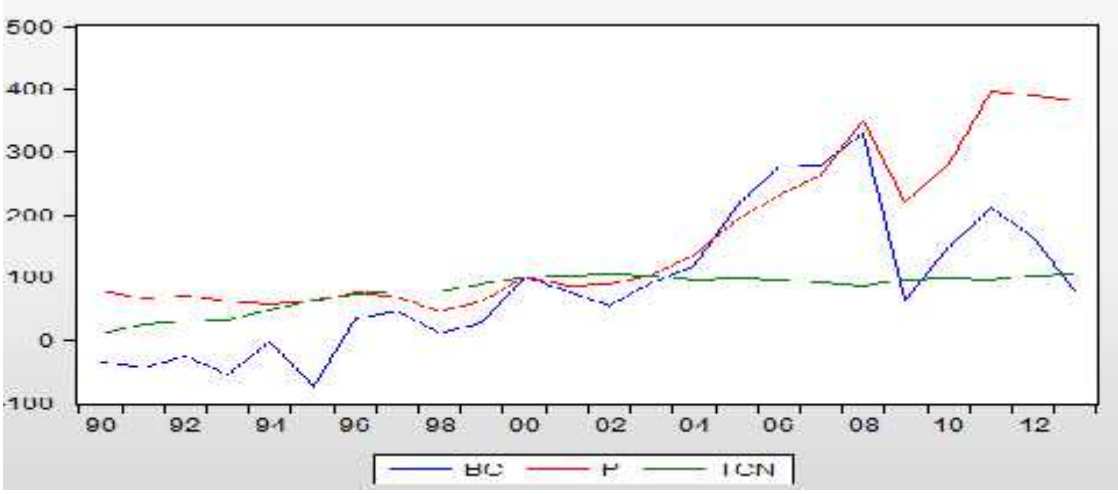

يبين الشكل رقم (11): تطور كل من رصيد الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وكذلك أسعار البترول خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث : تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS:

في هذا الجزء سنقوم بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث أظهر تقدير النموذج بطريقة OLS الذي يستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن وذلك عند مستوى معنوية 5% باستخدام برنامج EVIEWSE 9 النتائج التالية:

الجدول رقم (09): نتائج تقدير أثر تطور سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال الفترة 2000- 2016.

Dependent Variable: BALANCOM
Method: Least Squares
Date: 04/27/18 Time: 20:20
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	101614.9	15082.62	6.737217	0.0000
PRIXOIL	92.04530	61.33540	1.500688	0.1556
EXCHRAT	-1190.700	173.7576	-6.887525	0.0000

R-squared	0.805691	Mean dependent var	13818.88
Adjusted R-squared	0.777933	S.D. dependent var	15692.03
S.E. of regression	7394.712	Akaike info criterion	20.81370
Sum squared resid	7.66E+08	Schwarz criterion	20.96074
Log likelihood	-173.9165	Hannan-Quinn criter.	20.82832
F-statistic	29.02514	Durbin-Watson stat	1.393025
Prob(F-statistic)	0.000010		

المصدر: برنامج Eviewse 9

يمكن استنتاج الشكل العام للنموذج الذي يأخذ الصيغة الخطية، حيث لا يمكن تطبيق الصيغة الخطية اللوغاريتمية كون المتغير التابع C يحمل قيم سالبة، وعليه يمكن صياغة النموذج كما يلي:

C= 101614.9 – 1196.760 TC + 92.04530 P .....

تقييم النموذج المقدر:

1. من الناحية الاقتصادية.

بالنسبة لسعر الصرف: (b1 = −1196.760<0) تشير إشارة المعلمة b1 السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري، حيث أن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي إلى إنخفاض في رصيد الميزان التجاري بمقدار (1196.76 –) وحدة وهذا يعني أن التغير في سعر الصرف (إرتفاع أو إنخفاض قيمة العملة) يؤثر على رصيد الميزان التجاري عكسيا (بالزيادة أو بالنقصان) وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

بالنسبة لسعر البترول: (b2 = 92.04530 >0) تشير إشارة المعلمة b2 الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين سعر البترول ورصيد الميزان التجاري، أي أن زيادة سعر البترول بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في رصيد الميزان التجاري بمقدار (92.04530) وحدة وهذا يعني أن التغير في سعر الصرف (إرتفاع أو إنخفاض قيمة العملة) يؤثر على رصيد الميزان التجاري طرديا. وهذا يتفق مع النظرية الإقتصادية.

2.من الناحية الإحصائية:

بعد عملية تقدير معالم النموذج تاتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها إحصائيا، والجدول التالي يوضح تقييم معاملات النموذج.

الجدول رقم (10): تقييم معلمات النموذج

المعلمات المقدرة	قيمة المعلمات	المعنوية الجزئية		المعنوية الكلية		القدرة التفسيرية	
		قيمة T	مستوى المعنوية	قيمة F	مستوى المعنوية	R^2	$\bar{R}^2$
a	101614.9	6.73	0.000	29.02	0.000	0.77	0.80
b_1	- 1196.760	−6.88	0.000				
b_2	92.04530	1.50	0.155				

- المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر F):

بالعودة إلى جدول فيشر F عند درجتي الحرية (n-k) و (k-1) ومستوى معنوية 5 % =α

نجد: F tab= 3.73 ولدينا قيمة فيشر المحسوبة F_C = 29 أي أن :

$F_\alpha<F_C$: ومنه نرفض العدم، ونقبل الفرض البديل أي أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف واسعار البترول) تؤثر في رصيد الميزان التجاري، وأن النموذج له معنوية إحصائية.

- المعنوية الجزئية:

من الجدول نستنتج أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف) كان معنوي من الناحية الإحصائية وحسب إختبار T (عند مستوى معنوية 0.05)

في حين كان سعر البترول لم يكن ذو تأثير معنوي في نموذج الإنحذار المتعدد وحسب اختبار T.

القدرة التفسيرية:

المعالم معنوية عند 5% = α

معامل التحديد0.80 = R^2

يتضح لنا من خلال معامل التحديد R^2 = 0.80 أن النموذج له قدرة تفسيرية تقدر ب 80 %.

معامل التحديد التوفيقي المعدل $\bar{R}^2$ = 0.77

يفضل الإحصائيون استخدام هذا المؤشر لكون معامل التحديد أحيانا يزداد بزيادة المتغيرات ونجد ان معنوية الارتباط تشكل نسبة 77%.

3. من الناحية القياسية:

- اختبار ستودنت T:

نلاحظ من خلال ستودنت أن القيم المحسوبة T_C = 6.88 أكبر من القيم المجدولة T = 2.11 وذلك عند مستوى معنوية 5 %، أي أن كل المعالم مقبولة إحصائيا.

- إختبار الإرتباط الذاتي الأخطاء (DW) : DW=1.39

إذا كانت n=16 و k=1 عند مستوى الثقة 5 %، فإن d_L =1.96 و d_U=0.39 بعد حساب DW نقارنها مع القيمتين المجدولتين d_L التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و d_U التي تمثل الحد الأقصى ، وذلك حسب عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة k في النموذج عند مستوى معنوية 5%، حيث تنحصر قيمة DW بين (4-0)، وهذا ما يوضحه المخطط التالي:

الشكل رقم (12) : توضيح القيم الجدولية للارتباط الذاتي

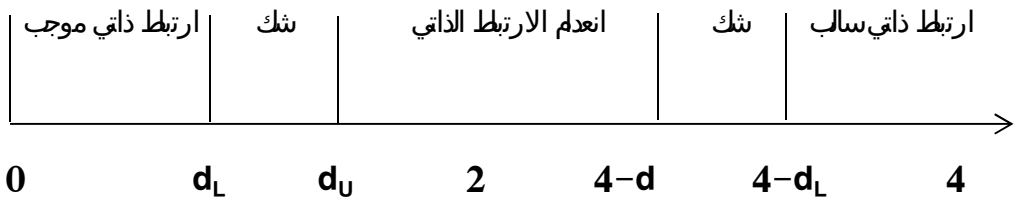

نقارن قيمة DW بالقيم الجدولية: فإذا كانت أصغر من d_L يستدل على وجود ارتباط ذاتي موجب، وإذا وقع بين d_L و d_U لايمكن رفض أو قبول فرضية وجود الارتباط الذاتي، وإذا كان أكبر من d_U وأصغر من $4-d_U$ يستدل على عدم وجود الارتباط الذاتي، وإذا وقع بين $4-d_U$ و $4-d_L$ لايمكن رفض أو قبول الفرضية، وإذا كان أكبر من $4-d_L$ يستدل على وجود الارتباط الذاتي سالب.

ومنه نستنتج أنه يوجد ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء كون قيمة DW=1.39 وهي أقل من d_L=1.96.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-bera):

سنحاول دراسة اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج من خلال اختبار جاك بيرا،

الشكل رقم (13) : نتائج اختبار جاك بيرا

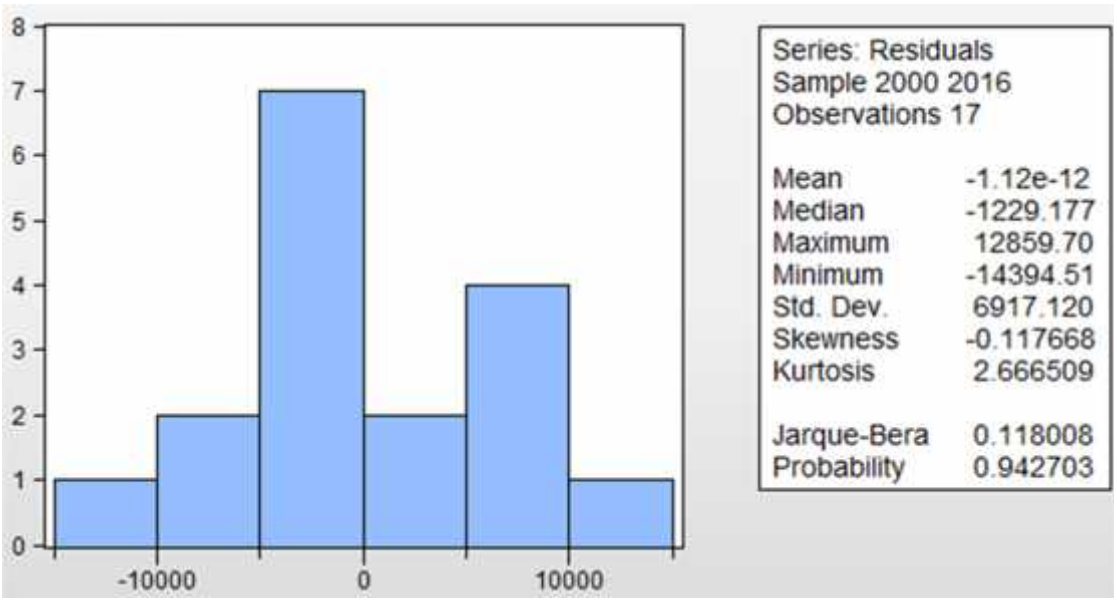

بما أن قيمة Jarque –bera= 0.11 و هي أقل من X^2 الجدولية ، حيث X^2=5.99 عند مستوى معنوية 0.05 ومنه يمكن قبول الفرضية الأساسية القائلة بأن البواقي تتوزيعا طبيعا.

- اختبار عدم تجانس الخطأ (اختبار Breusch–Pagan–Godfrey)

من بين فرضيات نماذج الإنحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، وذلك بالقيام باختبار Breusch–Pagan–Godfrey.

الجدول رقم (11): نتائج اختبار Breusch–Pagan–Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.518994	Prob. F(2,12)	0.2582
Obs*R-squared	3.434356	Prob. Chi-Square(2)	0.1796

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/27/18 Time: 20:28
Sample: 2000 2016
Included observations: 17
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1888.138	17213.92	0.109687	0.9145
PRIXOIL	-2.893601	59.20594	-0.048874	0.9618
EXCHRAT	-20.95649	206.0144	-0.101723	0.9207
RESID(-1)	0.402122	0.302492	1.329362	0.2084
RESID(-2)	-0.406422	0.318427	-1.276345	0.2260

R-squared	0.202021	Mean dependent var	-1.12E-12
Adjusted R-squared	-0.063972	S.D. dependent var	6917.120
S.E. of regression	7134.941	Akaike info criterion	20.82332
Sum squared resid	6.11E+08	Schwarz criterion	21.06839
Log likelihood	-171.9983	Hannan-Quinn criter.	20.84768
F-statistic	0.759497	Durbin-Watson stat	2.172750
Prob(F-statistic)	0.571161		

قيمة إحصائية X^2 هي: $X^2=NxR^2=17 \times 0.202021 = 3.434357$ ، وقيمة P=0.1796 ومنه إحصائية X^2 المحسوبة من خلال الجدول تساوي 3.434357 وهي أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 1 و معنوية 0.05 حيث :

$X^2_{K-1} = X^2_1 = 2.71$ ومنه نرفض نضرية العدم H_0 ، ومنه نستنتج أن تباين الأخطاء غير متجانس، وعليه يمكن قبول النموذج احصائيا.

مقارنة البيانات الفعلية والقيم التقديرية للموذج:

يمكن المقارنة بين البيانات الفعلية والقيم التقديرية لنموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (14): منحنى القيم المقدرة والفعلية للنموذج خلال الفترة (2000 – 2016)

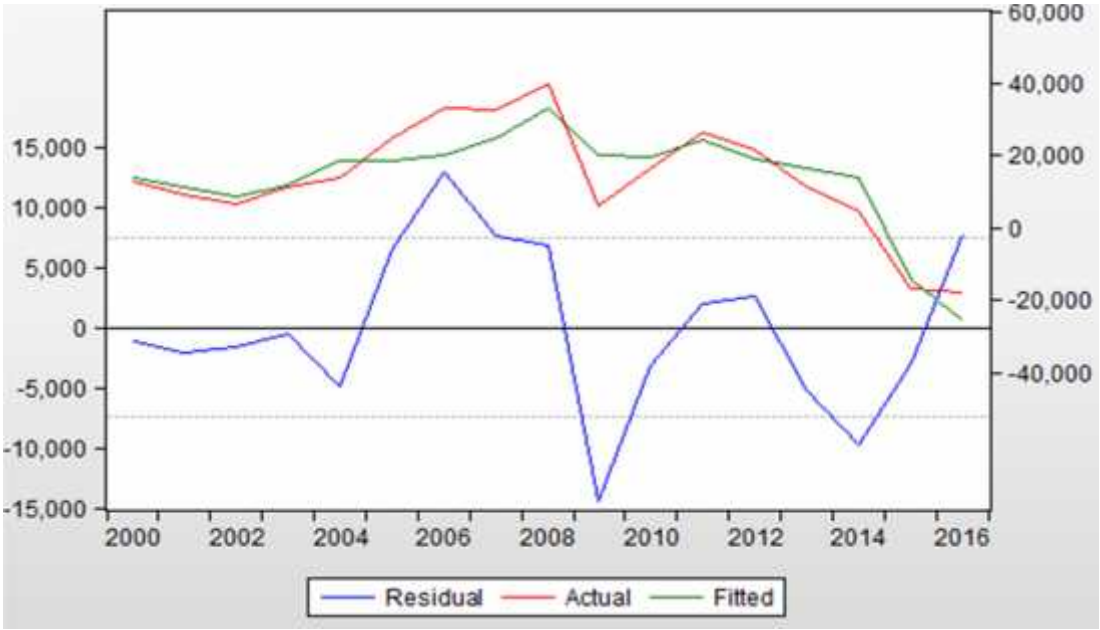

من خلال الشكل (14) نلاحظ أن هناك تطابق بين منحنى القيم الفعلية ومنحنى القيم المقدرة ، وهذا ما يجعلنا نؤكد ان النموذج المختار يعبر عن نموذج الذي يتطابق مع الواقع الاقتصادي الجزائري.

أهم نتائج الفصل الرابع:

من خلال هذه الدراسة أثبت النموذج القياسي الذي تم تحليله وجود علاقة طردية بين اسعار البترول والميزان التجاري حيث تطور اسعار البترول يؤدي إلى زيادة رصيد الميزان التجاري.

أما بالنسبة لسعر الصرف فقد أثبت النموذج القياسي الذي تم تحليله أنه يتناسب عكسيا مع رصيد الميزان التجاري حيث أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات و ارتفاع قيمة الواردات ومنه انخفاض رصيد الميزان التجاري .

وباستخدام التقدير بطريقة المربعات الصغرى وجدنا أنه إذا تغير سعر البترول بوحدة واحدة فإنه يتسبب في تغير رصيد الميزان التجاري ب 92.04 وحدة.

في حين أن تغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير رصيد الميزان التجاري ب (1196.76-) وحدة.

الخاتمة

الخـــاتمة:

التجارة الخارجية عصب الاقتصاد فهي تلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولية فلكل دولة صادرات وواردات تترتب عليها تحركات والتزامات وحقوق لكل دولة تجاه الأخرى، يتم التعبير عنها في الميزان التجاري الذي يعتبر من أهم الأدوات التحليلية التي تعتمد عليها الدولة في معرفة وضعيتها الاقتصادية، فكل دولة تسعى للمحافظة على توازن ميزانها التجاري الذي يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للدولة.

وباعتبار الجزائر من بين الدول النامية والتي يعتمد اقتصادها بصفة اساسية على ريع البترول ، فإنها تسعى إلى الحفاظ على توازن ميزانها التجاري وذلك من خلال محاولة تنمية الصادرات خارج المحروقات ، ووضع امتيازات وتحفيزات وغيرها، إلى انه رغم الفائض المسجل في رصيد الميزاني التجاري لعدة سنوات لايعني أنه بحالة جيدة حيث أن الأهمية الأكبر تكمن في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا تطرقنا إلى معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى اجمالي المستوردات أو الصادرات، فالميزان التجاري الجزائري مزال منذ سنوات يعاني من خلل هيكلي حيث لاتزال قيمة الصادرات الجزائرية في مجملها من عائدات النفط ولذلك وجدنا بأنه يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط فكلما كانت اسعار النفط مرتفعة كان رصيد الميزان التجاري في تحسن وارتفاع وكلما إنخفضت اسعار النفط كلما انخفض رصيد الميزان التجاري، وهذا الإختلال بحسب ما رأينا في هذه الدراسة يعتبر إختلال يمتد لفترة طويلة و كذلك إصلاحه يتطلب وقتا طويلا لأنه متعلق بالهيكل الإقتصادي للدوله، والذي يتميز بضعف تنوع النشاط الاقتصادي وضعف الجهاز الإنتاجي للدوله وهذا ماينطبق على حجم الإنتاج الجزائري خارج قطاع المحروقات ، وبناءا على ما سبق سنقترح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد إصلاح الإختلال في الميزان التجاري الجزائري والمساعدة في النمو الاقتصادي وتطوير الصادرات الجزائرية.

النتـــائج:

– من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

– النفط سلعة استراتيجية مهمة جدا في الإقتصاد الجزائري حيث تعتمد الجزائر في صادراتها بصفة شبه كاملة على عائدات البترول وقد أثبتت الدراسة التحليلة و الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين تطورات أسعار البترول و رصيد الميزان التجاري الجزائري.

– أثبت النموذج القياسي الذي تم تحليله وجود علاقة عكسية بين الميزان التجاري والتغير الذي يحدث في سعر الصرف.

– أثبتت نتائج تحليل النموذج القياسي أن هناك علاقة 80% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (الميزان التجاري) ناتجة من المتغيرين المستقلين (سعر الصرف و سعر البترول) وأن 20% من التغيرات سببها عوامل لم تكن مضمنة في النموذج القياسي.

– الميزان التجاري الجزائري يعاني من خلل هيكلي نتيجة الضعف في تنويع الصادرات خارج النفط نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية والصناعية وعدم تنوعها والإعتماد الإستيراد وخاصة المواد الاستهلاكية ووسائل الإنتاج ، ومن ناحية التوزيع الجغرافي للمابدلات التجارية فإ نها تتركز مع عدد قليل من الدول .

التوصيات:

1. ضرورة تشجيع الاستثمار نحو التصدير والعمل على دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم الدور الذي تلعبه في تنويع الصادرات.و في توفير النقد الأجنبي مما يؤثر إيجابا في استقرار سعر الصرف.
2. تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لإستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو إثناء العملية التصديرية وتسهيل العمليات المالية للمصدريين أو تقديم التمويل القصير والمتوسط الأجل إلى المنشآت والمشروعات القائمة التي تنتج سلعاً مؤهلة للتصدير، وذلك بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية.
3. العمل على تحسين وترقية بيئة العمل للمصدرين للوصول إلى استخدام نظام الكتروني يقوم بتحسين قدرة وفعالية الأداء الجمركي، وإزالة القيود والمعوقات وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.

4. الإستفادة من الموقع الجغرافي لما لديه من أهمية في وتوفير وإعطاء الميزة التنافسية.

5. السعي لتطوير وتوسيع المناطق الحرة عن طريق تحفيز المستثمرين على الإستثمار.

6. تفعيل التعاون الاقتصادي مع الدول خاصة العربية منها نظرا لما له من أهمية في توسيع أسواق المنتجات الجزائرية وكذا الإستفادة من الإعفاءات الجمركية بين الدول العربية مما يسمح بمواجهة المنافسة الخارجية.

7. الترويج لمشاريع استثمارية تخدم قطاع التصدير بغرض استقطاب التمويل اللازم لها والاهتمام بالصناعات المحلية والزراعية التي تعتمد على مستلزمات الإنتاج المحلية.

8. الترويج للصادرات غير النفطية من خلال كل الوسائل والوسائط الإعلانية والترويجية.

9. تقديم خدمات معلومات متكاملة عن الأسواق الخارجية وحجم واتجاهات الطلب العالمي بغرض مساعدة المصدرين على فتح أسواق جديدة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

10. اتباع نظـــام سعر الصرف العائم المدار.

11. العمل على تخفيض تكاليف الشحن والنقل والتأمين وتجهيز السلع والمستندات والرسوم المفروضة على السلع .

12. دعم وتشجيع القطاعات السلعية غير النفطية بكافة الوسائل وبما يؤدي الى زيادة مساهمتها ودورها في تنمية الإقتصاد وتنوع مصادر الدخل وبالتالي تقليل فجوة الطلب على السلع من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاستيرادات كمرحلة أولى وتسهيل تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية كمرحلة ثانية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب :

1.محمد احمد الدوري ، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية،1983

2.عمر صخري , التحليل الاقتصادي الكلي , ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر 2000

3.محمود يونس، **العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام**، الدار الجامعية، بيروت، .1986

4.حسين عبد الله , مستقبل النفط العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ط2006 ,

5.احمد منذور , احمد رمضان , اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية , الدار الجامعية للطباعة , بيروت ط 1990 .

6.جيمس جوارتني، ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر الرياض،1999

7.داود حسام علي، مبادئ االقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011 .

حربي محمد موسى عريقات، مبادئ االقتصاد، االقتصاد الجزئي و االقتصاد الكلي ، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية،.1997

8.فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، .2004

9.صديقي محمد عفيفي، **تسويق بترولي، مكتبة عين الشمس، الاسكندرية**، الطبعة التاسعة، 2003.

10.فتحي احمد الخولي ، إقتصاديات النفط، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 1997.

11. د. حاتم الرفاعي،" البترول ذروة الانتاج وتداعيات الانحدار"، كلية الهندسة ،جامعة عين شمس، نهضة مصر ،ط2 2009

12.جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .

13.عبد الرحمان يسري احمد، الاقتصاديات الدولية،مؤسسة شباب الجامعة، مصر1993.

14.عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية مصر 2000.

15.عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن 1999.

16.زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة ، مصر 2004.

17.عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان2003.

18.بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان،2003.

19.برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر،الجزائر،2007.

20.محمود يونس محمد 2000 تحليل ميزان للمدفوعات (الدار الجامعية للنشر. مصر)

21.خضر زاهر، **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،2011

22.خالد محمد السواعي ، **أساسيات الإقتصاد القياسي بإستخدام Eviews**، دار الكتاب الثقافي، الأردن 2011 .

23.خالد محمد السواعي و حسام علي داود، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام Eviews 7** دار المسيرة، الأردن 2013 .

ب- المذكرات :

1. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات لاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2008-2009،
2. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2012
3. مشدن وهيبة , اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي 2003/1973 , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الجزائر 2004/2005
4. دوحة سلمى،اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها. اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية.2015/2014.جامعة بسكرة.
5. بوزبرة احمد أثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري للفترة(1998 – 2013).مذكرة لنيل شهادة ماستر 2013 2014 جامعة سكيكدة.
6. خضر زاهر، **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،2011

ج- المداخلات والمقالات :

أ. طارق بن قسمي/ أ. زهرة فرحاني : تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية 1990- 2013. المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تامين الإحتياجات الدولية.

د- المواقع الالكترونية :

www.opec.org/

/http://www.douane.gov.dz/applications/stat

http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria

thttp// www.alepe.com

http://www.insee.fr

الملاحق

الملحق (1) :أسعار النفط وحجم الصادرات والواردات في الفترة (2000-2016)

السنة	سعر البترول ($)	الواردات (مليون $)	الصادرات (مليون$)
2000	27,60	9173	22031
2001	23,12	9940	19132
2002	24,36	12009	18825
2003	28,05	13534	24612
2004	36,05	18308	32083
2005	50,64	20048	45036
2006	61,08	21456	54613
2007	69,08	27631	60163
2008	94,45	39479	79298
2009	61,06	39294	45194
2010	77,45	40473	57053
2011	107,46	47247	73489
2012	109,45	50376	71866
2013	105,87	54852	65917
2014	96,29	58580	62886
2015	49,49	51702	34668
2016	40,76	46727	28883

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الجمارك الجزائرية ومنظمة أوبك

الملحق (3) : تطورات اسعار النفط خلال الفترة من سنة 1970 إلى2016

السنة	سعر النفط بالدولار	السنة	سعر النفط بالدولار
1970	1.80	1994	15.82
1971	2.24	1995	17.02
1972	2.48	1996	20.67
1973	3.29	1997	19.09
1974	11.58	1998	12.72
1975	11.53	1999	17.97
1976	12.80	2000	27,60
1977	13.92	2001	23,12
1978	14.02	2002	24,36
1979	31.61	2003	28,05
1980	36.83	2004	36,05
1981	35.93	2005	50,64
1982	32.97	2006	61,08
1983	29.55	2007	69,08
1984	28.78	2008	94,45
1985	27.56	2009	61,06
1986	14.43	2010	77,45
1987	18.44	2011	107,46
1988	14.92	2012	109,45
1989	18.23	2013	105,87
1990	23.73	2014	96,29
1991	20.00	2015	49,49
1992	19.32	2016	40,76
1993	16.97		

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير منظمة الاوبك

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	
شكر وتقدير	I.
الملخص	II.
قائمة المحتويات	III.
قائمة الجداول	IV.
قائمة الاشكال	V.
قائمة الرموز والمختصرات	VI.
قائمة الملاحق	VII.
مقدمة	ب
الفصل الاول : مفاهيم نظرية حول اسعار النفط والواردات	
تمهيـد	8
المبحث الاول : ماهية النفط ونشأته وتاريخه:	9
المطلب الاول : تعريف النفط ونشأته	9
المطلب الثالث: الخصائص العامة للبترول ومقاييس الوحدة البترولية: **أولا:**الخصائص العامة للبترول: **ثانيا:** مقاييس الوحدة البترولية:	12
المبحث الثاني : السوق النفطية وأسعار النفط	13
المطلب الأول : ماهية السوق النفطية	13
I. تعريف السوق النفطية:	13
II. انواع الاسواق العالمية للنفط :	13
III.الفاعلون في السوق النفطية:	14
المطلب الثاني : تعريف سعر النفط وأنواعه ومحدداته	15
I. تعريف سعر النفط :	15
II. أنواع سعر النفط:	16
III.محددات أسعار النفط:	17
IV.طرق التسعير في السوق البترولية:	19
المبحث الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول:	21
المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة:	21
المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة:	22
المطلب الثالث: تطورات اسعار النفط خلال الفترة 2000 الى 2016:	23
خلاصـة	27
الفصل الثاني :	

المبحث الأول: مفهوم الميزان التجاري	29
المطلب الأول : مفهوم الميزان التجاري (balance of trade) :	29
المطلب الثاني: مفهوم الصادرات والواردات	30
1. الصادرات	30
2. الواردات	30
المبحث الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري	31
المطلب الأول : التوازن في الميزان التجاري	31
المطلب الثاني: الإختلال في الميزان التجاري	32
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري	37
الفصل الثالث :	
المبحث الأول : الميزان التجاري الجزائري:	40
المطلب الأول: تحليل الواردات الجزائرية:	40
1- تطور الواردات خلال الفترة 2000 إلى 2016:	40
2- تطور التركيبة السلعية للواردات من سنة 2005 إلى 2016:	42
3- التوزيع الجغرافي للواردات	45
4- أهم شركاء الجزائر بالنسبة للواردات سنة 2016:	48
المطلب الثاني: تحليل صادرات الجزائر:	49
1- تطور الصادرات الجزائرية:	49
2- تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات:	51
3- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:	55
4- أهم الزبائن للصادرات الجزائرية سنة 2016:	59
المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري.	59
المطلب الأول:أثر تقلبات أسعار البترول على الصادرات خلال الفترة 2000- 2016	59
المطلب الثاني:أثر تقلبات أسعار البترول على الصادرات خلال الفترة 2000- 2016	62
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016	64
الخاتمة	**66**
قائمة المراجع	**71**
الملاحق	**73**
الفهرس	**77**

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/27/18 Time: 20:16
Sample: 2000 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EXCHRAT does not Granger Cause BALANCOM	15	0.94177	0.4220
BALANCOM does not Granger Cause EXCHRAT		0.17413	0.8427

Pairwise granger causality tests
Date : 04/27/18 Time : 20 :16
Sample : 2000 2016

Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob
EXCHART does not Granger Cause BLANCOM	**15**	**0.94177**	**0.0220**
BLANCOM does not Granger Cause EXCHART		**0.17413**	**0.8427**

المطلب الأول: الصياغة الرياضية للنموذج:

المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات السلسلة المختارة

المطلب الثالث : تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS

المبحث الأول : طريقة المربعات الصغرى OLS.

المطلب الأول: مفهوم طريقة المربعات الصغرى العادية:

المطلب الثاني: فرضيات منهجية المربعات الصغرى العادية:

المبحث الثاني: صياغة النموذج القياسي لأثر تقلبات اسعار البترول و سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري:

المطلب الأول: الصياغة الرياضية للنموذج:

المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات السلسلة المختارة

المطلب الثالث : تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS